الصحيفة
ASSAHIFA.COM

دجنبـــر 2024

الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمـد : 2820 - 7599
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 22 • الثمـن **10 دراهم**

54% من المغاربة، أثّر ارتفاع الأسعار على تلبية حاجياتهم الغذائية و19% على قدرتهم على الادخار المالي و8% يجدون صعوبة في تأمين مصاريف تعليم أبنائهم 18

#assahifa
www.assahifa.com

تقرير خاص

الجزائر..
نصف قرن من حُلم الوصول للأطلسي

10 رؤساء و8 قادة للجيش حكمـــوا الجـزائـــر منـذ الاستقلال ظلت عقديتهم الوحيدة.. تقسيم المغرب !

افتتاحية

>> غصّة بنكيران

خـالد البرحلـي

لا يُفوت رئيس الحكومة الأسبق، والأمين العام لحزب «العدالة والتنمية» الحالي، عبد الإله بنكيران، فرصة إلاّ ويرمي بكل التعب النفسي الذي مازال يحمله في دواخله منذ «البلوكاج الحكومي» الذي تلا نتائج انتخابات السابع من أكتوبر سنة 2016، على «الدولة العميقة» وزملائه السابقين في الحزب.

مازال الرجل يجر معه «حطام» تلك المرحلة التي بوأت حزبه 125 مقعدا برلمانيا، ومنحته نشوة فوز أعمت بصيرته على استيعاب «مَكر» السياسة والسياسيين الذين يشاركونه مَقاعد البرلمان ممن لا يرغبون في رجل «فقيه» يضع عمامة على رأسه يوم الجمعة، ويمارس السياسة بمنطق «زعيم قبيلة»، أن يكون رئيسا للحكومة المغربية للمرّة الثّانية على التوالي خلال عقد من الزمن.

وبعد ثماني سنوات على ذاك «الحدث الجلل» على رأي بنكيران، مازال الأمين العام لحزب «العدالة والتنمية» يجرُّ غصّة ثقيلة في حلقه، ونفسيته، جعلته يدخل في الكثير من التناقضات السياسية والقناعات التي سبق أن أدلى بها، كمبررات لخيارات اتخذها الحزب، سواء في تدبيره لملفات الحكومة الثقيلة خلال عقد من الزمن، أو لتحالفاته الحزبية في ولايته الأولى والثانية.

يُدرك بنكيران أن السياسة هي «هندسة صعبة للأخطار»، تكلفتها باهظة، لكنه رجلٌ عاطفيٌ، يرمي بثقل شخصيته على قرارات حزبه، ويقذف بآرائه مثل محُارب «كاميكازي» يريد الانتقام لنفسه من «خيانة سياسية» مازالت تؤلمه منذ سنة 2016، وهو ما جعله يرتكب الخطأ تلو الآخر حتى بات مصير الـ PJD عشوائيا، يأكل أبناءه بقسوة، ويفرّق دمهم بين القبائل (الأحزاب).

> يُدرك بنكيران أن السياسة هي «هندسة صعبة للأخطار»، تكلفتها باهظة، لكنه رجلٌ عاطفيٌ، يرمي بثقل شخصيته على قرارات حزبه، ويقذف بآرائه مثل محُارب «كاميكازي» يريد الانتقام لنفسه من «خيانةٍ سياسيةٍ» مازالت تؤلمه منذ سنة 2016، وهو ما جعله يرتكب الخطأ تلو الآخر حتى بات مصير الـ PJD عشوائيا، يأكل أبناءه بقسوة، ويفرّق دمهم بين القبائل (الأحزاب)

ينتقد بنكيران ارتفاع أسعار المحروقات، مع أنه من حرر القطاع حينما كان رئيسا للحكومة بمبرر كان يردده بفخر: «إذا عاش النسر عاشت فراخه»، أو كما كان يقول: «لا يمكن للدولة أن تفلس، لكن يمكن الضغط على جيوب المواطنين».

بهذا المنطق، حرّر قطاع المحروقات بدون تسييجه بضوابط قانونية تحمي المغاربة من جشع لوبي الشركات التي تشتغل في القطاع، والتي قتلت القدرة الشرائية للمواطنين بأسعارٍ غير مبررة وأرباح فاحشة، كانت بمثابة هدية باذخة أهداها الرجل بخياراته غَير الحكيمة، وتَعامُلٍ سَاذج مع ملف كان يَحتاج «لمكرٍ» سياسي واقتصادي لم يكن لدى بنكيران وجماعتِه. وإنْ كان التنافس والتدافع السياسي يبرر تصريحات بنكيران المتوالية في حق الحكومة، فإن الرجل يتجاوزها لينتقد خيارات الدولة، وهو حق ديمقراطي أصيل، لكن ضمن هذا الحق نجد أن الرجل يدلي بتصريح وآخر يناقضه، خصوصا فيما يتعلق بالاتفاق الثلاثي بين الرباط، وواشنطن وتل أبيب لعودة العلاقات مع إسرائيل ضمن «صفقة» الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء.

وإن كان هذا الملف بمثابة «الوليمة القاتلة» التي قُدمت للحزب، وتناولها مُكرهاً، بعد توقيع رئيس الحكومة والأمين العام لحزب «العدالة والتنمية»، حينها، سعد الدين العثماني على تلك الاتفاقية رفقة جاريد كوشنير صهر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي مائير بن شابات، فإن بنكيران، نفسه خرج، في اليوم الموالي، عبر صفحته الرسمية لـ«يُطبّع» مع هذه الاتفاقية بمبرر «خيارات الدولة»، مشيرا إلى أن لسعد الدين العثماني رئيسٌ هو الملك محمد السادس الذي يُحدد السياسة الخارجية للبلاد، ويقرر توجهاتها، قبل أن يعود في سياق خلافاته مع رفيقه في الحزب سعد الدين العثماني لينتقد هذا التوقيع، ويجعله بمثابة الخنجر الذي يغرسه بخصر الرجل في كل تصريح وخرجة إعلامية، بل جعل بنكيران موضوع «التطبيع» مثل معركة «شرف» لا تقل عن مواجهة العرب للفرس في معركة «ذي قار» في عصر الجاهلية.

مشكلة عبد الإله بنكيران أنه يقود حزبا سياسيا بمنطق الفقيه الذي ينشر «فتاويه» على «الأتباع»، ولا يتعامل مع حزب «العدالة والتنمية» على أنه حزب سياسي له مؤسسات وبداخله خلافات ولأعضائه خيارات قد تتناقض مع حساباته الغارقة في «بلوكاج 2016»، الذي لم يستطع التخلص من رماده. كما أن مشكلة أعضاء الحزب أنهم تركوا الـ PJD رهينة بيد أمينهم العام الذي يعيش بغصّة سياسية شخصية حرمته من «بلح الشام» و«عنب اليمن» الذي وفرته له سلطة المنصب، والقرب من «الدولة العميقة» من سنة 2011 إلى 2016.

يدرك المتتبع للشأن السياسي المغربي خلال العقد الأخير، كما يدرك بنكيران، أن الدولة مررت بوجوده في رئاسة الحكومة العديد من القرارات «الصعبة» المُكلفة سياسيا، مثل تحرير سوق المحروقات، وتقليص دعم صندوق المقاصة، وقانون الإضراب... لكن هذه الخيارات كانت، أيضا، سياسية لديها قبول عند أعضاء الحزب، وعليهم تحمل كلفتها الشعبية ومواصلة الاشتغال بمبادئ وقيم وخيارات الـ PJD، لأن مستقبل الحزب أكبر من العمر السياسي لأمينه العام، الذي يبدو أن عمره السياسي.. انتهى!

- **المديـر العـام**
  خالد البرحلي
- **الشريك المؤسس**
  محمد حكمون
- **مدير النشر**
  حمزة المتيوي
- **مديرة التسويق والعلاقات العامة**
  أمال المتوكل
- **إدارة التحرير**
  محمد سعيد أرباط
  خولة اجيعفري
  أمال الصبهاني
- **متعاونون**
  عمر الشرايبي
  المهدي هنان
  عبد الغفور ضرار
- **للإعلان في الصحيفة**
  Ads@assahifa.com
  +212 (0) 6 61 45 39 86
- **للتواصل مع الإدارة**
  contact@assahifa.com
- **المقر الرئيسي للمجموعة**
  شارع النخيل، حي الرياض، الرباط
- **الطبع: ماروك سوار**
- **توزيع: سوشبريس**

UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL

#assahifa_english
ASSAHIFA
#assahifa
www.assahifa.com

#assahifa_english
ASSAHIFA
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
الصحيفة ASSAHIFA.COM
#assahifa
www.assahifa.com

الصحيفة
ASSAHIFA COM

الجزائر.. نصف قرن من حُلم الوصول للأطلسي

10 رؤساء و8 قادة للجيش حكموا البلاد منذ الاستقلال ظلت عقديتهم الوحيدة.. تقسيم المغرب !

الصحيفة – حمزة المتيوي

منذ 30 أكتوبر سنة 1975، تاريخ اندلاع حرب الصحراء، وإلى غاية اليوم، مرّ على الجزائر 6 رؤساء للجمهورية دون احتساب ثلاثة مؤقتين، و7 رؤساء لأركان الجيش، دون احتساب الفترة التي عُطل فيها هذا المنصب من طرف الرئيسين هواري بومدين والشاذلي بن جديد من سنة 1967 إلى غاية سنة 1984، وخلال كل هذه العقود من الزمن كان الشغل الشاغل للنظام العسكري هو تقسيم المغرب، في محاولات مُستميتة للحصول على منفذ شاسع نحو المحيط الأطلسي وتحجيم المملكة قدر الإمكان بغرض تحويل الجزائر إلى القوة الإقليمية الأكبر في المنطقة المغاربية.

عقود من الزمن مرّت، تقترب من إتمام الخمسين عاما، ومياهٌ كثيرة جَرت من تحت الجسر، غيّرت شكل العالم لا المنطقة المغاربية والقارة الإفريقية فحسب، إلا أن «عقيدة» رؤساء الجزائر وقادة الجيش ظلت واحدة، وتقوم على العداء الصريح للمغرب، واعتبار ملف الصحراء «قضية أمن قومي»، لا يهم كم سَيُصرف عليه ماليا، أو أن تُرهن البلاد لعقود من أجله، المهم أن يتحقق المبتغى، وهو تقسيم المغرب.

بومدين.. صانع عقيدة العداء للمغرب

عندما كان الملك الحسن الثاني يُحضر للمسيرة الخضراء سنة 1975، الخطوة التي اتخذها من أجل ضم الصحراء إلى السيادة المغربية بشكل سلمي، ودون الحاجة إلى الدخول في معارك مباشرة مع الجيش الإسباني، كانت طُبول الحرب قد دقت بالفعل شرقا وجنوبا، فجبهة «البوليساريو» الانفصالية، وقبل أيام من ساعة الصفر المُقررة لانطلاق المسيرة، حولت اتجاه بنادقها من الجيش الإسباني إلى الجنود المغاربة الذين كانوا قد تحركوا إلى عمق الصحراء عبر نقطتي الفرسية والمحبس.

في الجزائر، كانت قد مرّت 10 سنوات على انقلاب هواري بومدين على شريكه في «ثورة التحرير» وأول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال، أحمد بن بلة، وأصبحت السلطة مُركزة بالكامل بين يدي محمد إبراهيم بوخروبة، الاسم الحقيقي لبومدين، الذي حذّف منصب رئيس أركان الجيش، ونصب نفسه رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس «الثورة» ورئيسا للحكومة ووزيرا للدفاع، ليشرع في بناء عقيدة سياسية وعسكرية متأثرة بالحرب الباردة التي قسّمت العالم حينها إلى مُعسكرين شرقي وغربي، لتبدأ الجزائر في تصنيف المغرب، كـ«دولة توسعية» وتُعطي لنفسها صفة البلد المناصر لـ«الحركات التحررية».

آيت أحمد، بن بلة، الأشرف، بوضياف، حقيظ إبراهيم واليوسفي عند استقبالهم من طرف محمد الخامس في نهاية أكتوبر 1956

المشاركة المباشرة للجيش الجزائري في حرب الصحراء، أصبحت علنية في معارك منطقة «أمغالا»، التي تكبدت فيها الجزائر خسائر مادية وبشرية كبيرة، واتضح أنها جزء من الصراع الدائر على الأرض، بعدما عرضت وسائل الإعلام صور الأسرى من جبهة «البوليساريو» إلى جانب العشرات من الجنود الجزائريين

هذا السياق كان مناسبا لاندلاع حرب مباشرة بين البلدين الجارين، فجبهة «البوليساريو» الانفصالية، الذي كانت تتلقى حينها تمويلا مباشرة من ليبيا في زمن العداء بين العقيد معمر القذافي، المتأثر بنموذج «الزعامة الناصرية» في مصر، وبين الملك الحسن الثاني، حيث كانت «ليبيا القذافي» تستفيد من الأسلحة السوفياتية والكوبية باعتبارها متأثرة بالأفكار اليسارية ومُشبعة بالعقيدة «التحررية»، لكن في الحقيقة لم يكن ذلك إلاّ جزءا من معادلة الصراع على الزعامة الإقليمية بين المغرب والجزائر.

فالمغرب، الذي ضم ثلثي الصحراء سنة 1975 بعد المسيرة الخضراء، والذي سيضُم الثلث الباقي المكون من إقليم وادي الذهب، إثر انسحاب موريتانيا منه سنة 1979، كان بالنسبة للجزائر في زمن بومدين، العائق الرئيسي أمام توسعها في المنطقة، وتحقيق طموحها بالحصول على منفذ مباشر نحو المحيط

الأطلسي، ناهيك عن أن آثار الهزيمة في حرب الرمال سنة 1963 تركت جروحا عند «عساكر الجزائر» لم تندمل، لذلك كان من المتوقع أن يسعى بومدين للحصول على «الثأر» في منتصف السبعينات.

هذا الأمر يُفسر المشاركة المباشرة للجيش الجزائري في حرب الصحراء، والتي أصبحت علنية في معارك منطقة «أمغالا»، التي تكبدت فيها الجزائر خسائر مادية وبشرية كبيرة، واتضح للعالم أنها جزء من الصراع الدائر على الأرض، بعدما عرضت وسائل الإعلام صور الأسرى من جبهة «البوليساريو» إلى جانب العشرات من الجنود الجزائريين، وأحد الأسرى لم يكن سوى السعيد شنقريحة، رئيس أركان الجيش الحالي.

صفعة أمغالا.. الطريق للصحراء قاتل!

بتاريخ 27 يناير 1976 جَهّزَ بومدين الكتيبة رقم 97 والفرقة 112 للقوات الخاصة وفرقة القبعات السوداء، وكلها تابعة للجيش الجزائري، تحت قيادة مباشرة من النقيب لونيس عريب، وانضاف لها مسلحو جبهة «البوليساريو» من أجل دخول الصحراء عبر 3 مواقع، وهي «المحبس» القريبة من تندوف المقر الرئيس لقيادة وميليشيات الجبهة حاليا، و«تفاريتي» على الحدود الشمالية لموريتانيا ثم «أمغالا» على بعد 260 كيلومترا من الحدود الجزائرية.

في المحصلة، انتهى التحرك الجزائري بفشل ميداني ذريع. فمعارك «أمغالا 1» انتهت في غضون 36 ساعة، وأدت إلى مقتل 200 جنديا من القوات الجزائرية من أصل 2000 أرادوا «اجتياح» الصحراء، وأُسر 106 آخرين من إجمالي 500 أسير يشملون أيضا مقاتلي جبهة البوليساريو الانفصالية. ويشكل أقرب إلى «الإذلال» عمد الملك الحسن الثاني إلى تسليم الأسرى الجزائريين إلى بومدين، بعد وساطة مصرية، وسلمه معهم رسالة جاء فيها: «لقد حدث ما يدعو إلى الدهشة والاستغراب، ذلك أن القوات المسلحة الملكية يا سيادة الرئيس، وجدت نفسها يوم 27 يناير 1976 في مواجهة الجيش الوطني الشعبي في أمغالا التي هي جزء لا يتجزأ من الصحراء المغربية».

وفي تلك الرسالة، عبّر الملك الراحل عن استيائه من تصرفات بومدين، قائلا: «سال الدم بين شعبينا لأنكم لو توفوا بوعدكم، وها أنتم ترون أيضا بالأمس القريب أن الحامية المغربية التي بقيت في عين المكان بأمغالا أُخذت غدرا من لدن وحدات الجيش الوطني الشعبي الجزائري، متوفرة على أسلحة ثقيلة ومعدات يكشف نوعها ومستواها عن النية المبيتة للقيام بعملية تدمير تسببت في عشرات الضحايا بين أبنائي والمكافحين من أجل بلدي».

أما بومدين، الذي وجد نفسه مجبرا على أن يشرح للعالم كيف يشارك جنود جزائريون في حرب الصحراء، من جهة، ومن جهة أخرى أن يفسر للجزائريين أسباب تلك الهزيمة التي تحولت إلى «إهانة عسكرية» جديدة بعد حرب الرمال سنة 1963، التي لم يتسنّ لهم نسيانها، فلم يجد مبررا سوى الحديث عن مساندة الجزائر «حق تقرير المصير لفائدة الصحراويين» الذين ادعى أنهم يتعرضون «للإبادة الجماعية»، غير أن كل أحلام بومدين بقيت معلقة بعد أن غادر الحياة بتاريخ 27 دجنبر 1978، دون تحقيق أي انتصار ميداني يستحق الذكر، تاركا خلفه إرثا ثقيلا من «الأحقاد» سيكون على الرؤساء وقادة الجيش في الجزائر تحويلها إلى مُحرك رئيس لسياساتهم الخارجية تجاه المغرب والعالم ككل.

الأقدار في صف الحسن الثاني

من غريب الأقدار، أن بومدين، الذي فاجأت وفاته الجزائريين، عن عمر 48 سنة، كان قبل ذلك يُخطط لاغتيال الملك الحسن الثاني، بعدما ضاقت به السبل في مواجهة غريمه في مسعاه لـ«ضم» الصحراء، وهو أمر كشف عن تفاصيله الكاتب الفرنسي لازلو لبزيسكاي، حين صدر كتابه «العالم كما يراه كارلوس»، وهو عبارة عن مذكرات «كارلوس الثعلب» واسمه الحقيقي إليتش راميريز سانشيز، الفنزويلي الذي يراه معجبوه «مقاوما وبطلا ثوريا» فيما يراه كارهوه «إرهابيا وقاتلا مُرتزقا».

في هذا الكتاب، أكد كارلوس أن بومدين اختاره، من بين 3 شخصيات، لتنفيذ عملية اغتيال الملك الحسن الثاني التي أراد لها أن تتم على الأراضي المغربية، عبر عملية جرى تنسيقها من خلال جبهتين، الأولى داخل الجزائر، سيقودها صالح حجاب، قائد المفوضية المركزية الذي وصفه الكتاب بـ«قاطع الطريق السابق والقاتل المأجور»، والثانية في المغرب يتزعمها «عميل» سري، سيزعم كارلوس أنه ليس سوى الجنرال أحمد الدليمي، أحد الصناع الرئيسيين لتفوق الجيش المغربي في حرب الصحراء. ناهيك عن أنه سيُصبح الشاذلي بن جديد، عضو مجلس الثورة، والأمين العام لجبهة التحرير الوطني، ثالث رئيس «منتخب» للجزائر، **بعدما تقدم كمُرشح وحيد وحصل على 99,4 في المائة من الأصوات، حيث سيصل للسلطة رجلٌ يوصف بأنه «براغماتي» وأميل إلى المعسكر الغربي منه إلى الشرقي، وهو ليس بالأمر الغريب عن شخص كان ضابطا في الجيش الفرنسي، وبقي كذلك حتى عندما اندلعت «ثورة التحرير» سنة 1954، التي لم يلتحق بصفوفها إلاّ سنة 1955.**

حرب الصحراء. خُطة الاغتيال التي فشلت 3 مرات، وفق ما جاء في الكتاب، بسبب الاحتياطات التي كان يتخذها الملك الناجي بأعجوبة من محاولتين انقلابيتين سنتي 1972 و1973 كادتا توديان بحياته، سيكون مصيرها الإلغاء النهائي أواخر سنة 1978، حين سيصل مُخططيها خبر وفاة بومدين بشكل غامض، بعدما عانى من صعوبات في التنفس، وظهرت عليه آثار إرهاق مُزمن لم يُفلح الأطباء في تفسيره، منذ أن عاد من رحلة قادته إلى بغداد ودمشق في شتنبر من العام نفسه.

عانى بومدين كثيرا في أسابيعه الأخيرة، واضطر للانتقال إلى موسكو لإيجاد حل لأزمته الصحية دون فائدة، ليغادر العالم بشكل غريب، حيث ستُصرح زوجته أنيسة، سنة 2005 لصحيفة «اليوم السابع» المصرية قائلة إن الملف الطبي لزوجها ظل يُصنف على أنه «سري»، أما خَلَفُه الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، فقال سنة 2007 إن وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات سنة 2004 «تشبه وفاة بومدين»، في إشارة إلى اغتيالهما معا بالسم البطيء، وفي سنة 2008، كشف حامد الجبوري، وزير الخارجية العراقي الأسبق في عهد صدام حسين، عبر قناة «الجزيرة» القطرية، أن بومدين تعرض لـ«التسميم» خلال مكوثه في بغداد.

■ صورة لأفراد من الجيش المغربي مع علامة النصر على الجيش الجزائري في معركة «أمغالا».

الشاذلي بن جديد.. زمن المُهادنة

رحيل بومدين الغامض والمفاجئ، لم يُسهم في طي صفحة «عقيدة العداء» للمغرب، التي كان واضع أركانها، والتي أصبح عمادها هو ملف الصحراء والرغبة الجامحة في تحقيق «ثأر» مما جرى في حرب الرمال ثم في أمغالا، لكن الرجة السياسية التي أحدثتها وفاته، ستُسهم في فرملة المخططات الجزائرية نسبيا، إذ سيجد صُناع القرار أنفسهم أمام فراغ في السلطة حيث سيتولى رابح بيطاط رئاسة البلاد بشكل مؤقت لمدة شهر ونصف، باعتباره رئيسا للمجلس الشعبي الوطني.

وفي السابع من فبراير سنة 1979، ستُجرى ثالث انتخابات رئاسية في تاريخ الجزائر، بعد استحقاقات 1963 التي فاز بها أحمد بن بلة، ورئاسيات 1976 التي كانت بمثابة «استفتاء» على شخص بومدين حيث سيتحول من رئيس لمجلس التصحيح الثوري إلى رئيس للجمهورية بنسبة 99,5 في المائة من الأصوات.

وبالسيناريو نفسه، سيُصبح الشاذلي بن جديد، عضو مجلس الثورة، والأمين العام لجبهة التحرير الوطني، ثالث رئيس «منتخب» للجزائر، بعدما تقدم كمُرشح وحيد وحصل على 99,4 في المائة من الأصوات، حيث سيصل للسلطة رجل يوصف بأنه «براغماتي» وأميل إلى المعسكر الغربي منه إلى الشرقي، وهو ليس بالأمر الغريب عن شخص كان ضابطا في الجيش الفرنسي، وبقي كذلك حتى عندما اندلعت «ثورة التحرير» سنة 1954، التي لم يلتحق بصفوفها إلاّ سنة 1955.

بلوغ الشاذلي بن جديد منصب رئيس الجمهورية كان مفاجئا حينها، فالأقرب في نظر الأغلبية حينها كان هو الكولونيل أحمد الصالح اليحياوي، قائد الأكاديمية العسكرية في شرشال، والأمين العام لجبهة التحرير قبل بن جديد، عند وفاة بومدين، أما المرشح الثاني فكان هو عبد العزيز بوتفليقة، وزير الخارجية وصاحب الكلمة المسموعة داخل المجلس الثوري في حين كان يُنظر لبن جديد وكأنه شخص أقرب إلى «الهامش» داخل المجلس نفسه.

الدليل على ذلك، هو ما حكاه بن جديد نفسه في مذكراته لاحقا والتي ستُنشرها عبر حلقات جريدة «الشروق» سنة 2012، حين كشف أنه نصح بومدين، سنة 1975، على عدم الإقدام على مغامرة الدخول في حرب ضد الجيش المغربي، على اعتبار أن القوات الجزائرية حينها كانت تفتقر للإمكانيات وللتنظيم، إلا أنه اصطدم بِبرَدٍ قاسٍ، ويحكي بن جديد ذلك الموقف قائلا «كان بومدين هو وزير الدفاع، وهو المسؤول الأول عن القوات المسلحة، ولم يكن من حقي أن آكذب عليه في مثل هذه المسألة الحساسة، لكن ما سمعهُ في الاجتماع لم يعجبه، فقال في لحظة غضب: إذًا، ما عنديش الرجال».

حرب الصحراء.. نحو الجمود

ومع ذلك، فإن تربُّع بن جديد على كرسي الرئاسة حمل معه متغيرات جوهرية، فهو إن كان احتفظ بمنصب وزير الدفاع لنفسه معظم فترة حكمه، فإنه سيلجأ إلى إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة، وسيُرخي القبضة الحديدية للرئيس على معظم المناصب الحساسة، وتبعا لذلك، سيعيد إحياء منصب رئيس أركان الجيش سنة 1984، على ألا يتجاوز أي جنرال يتولى هذا المنصب فترة سنتين، وهي خطوة أقدم عليها في ظل تطورات ميدانية نوعية تشهدها حرب الصحراء. فحينما عَين بن جديد الجنرال مصطفى بوصيف رئيسا للأركان في نونبر من سنة 1984، كان الجيش المغربي قد شرع قبل ذلك بسنتين، وتحديدا في يونيو 1982، في تنزيل فكرة الجدار الرملي الأمني المحيط بالتجمعات السكنية والمنشآت الحيوية لحمايتها من هجمات ميليشيات جبهة «البوليساريو» التي كانت تعتمد على نهج «حرب العصابات»، وعندما جرت تسمية الجنرال عبد الله بلهوشات في هذا المنصب في نونبر 1986، كان الجدار قد ضم الداخلة قبل ذلك بأكثر من سنة. في سنة 1984، وفي خضم الأزمة الاقتصادية في الجزائر التي تسبب فيها انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، ستتلقى «البوليساريو» صفعة قوية، حين قرر القذافي إنهاء الدعم الليبي السخي لمُسلحيها، بعدها بسنوات قليلة سيصل الجنرال خالد نزار إلى منصب رئيس الأركان في نونبر من سنة 1988، ليجد أمامه واقعا قاسيا مفاده أن المغرب قد أنهى توسيع الجدار الأمني إلى أقصى الجنوب، بشكل جعله متحكما في 80 بالمائة من أراضي الصحراء، وهي الصيغة التي استمرت إلى غاية عملية الكركارات في نونبر من سنة 2021، حين ستقوم القوات المسلحة الملكية بتوسيع الجدار شرقا وجنوبا باتجاه المنطقة العازلة منزوعة السلاح.

> استقالة بن جديد وإلغاء نتائج الانتخابات، أدخل الجزائر، رسميا، عصر الحرب الأهلية التي ستُعرف بـ«العُشرية السوداء»، وهو ما كان يعني إعادة خلط أوراق النظام الحاكم بشكل كامل، والعمل على ترتيبها مجددا في عملية سيكون لها أثر مباشر على العلاقات مع المغرب

وعمليا، دخلت حرب الصحراء في مسار متسم بالفتور المتزايد خلال فترة الثمانينات، خصوصا بعد بروز ملامح التقارب بين الملك الحسن الثاني والرئيس الشاذلي بن جديد، الذي سيُفضي إلى إعلان مراكش في17 فبراير 1989، المؤسِّس لاتحاد المغرب العربي المكون من 5 دول، هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، ولغرابة الأقدار، فإنه في اليوم الموالي سيتم الإعلان رسميا عن تأسيس «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» لخوض الانتخابات البلدية ثم التشريعية.

بن جديد، الذي كان قد انتُخب رئيسا للجمهورية لعهدة ثالثة، قبل هذا التاريخ بأشهر قليلة، وتحديدا في 22 دجنبر 1988، بعدما ترشح وحيدا وحصل على أكثر من 93 في المائة من الأصوات، سيكون مُجبرا على تجميد ما تبقى من أي اهتمام جزائري بملف الصحراء، والاستعداد لدخول معارك داخلية شرسة ستدور رحاها لأول مرة في الشوارع وأمام صناديق الاقتراع، قبل أن تتحول سريعا إلى حرب أهلية ضروس، ستجعل «البوليساريو» آخر هموم الرئاسة والجيش معا.

إنهاء حرب الصحراء استعدادا لـ «الإسلاميين»

في 12 يونيو 1990، وإثر احتجاجات 1988 الشعبية الدامية على الغلاء والبطالة والفساد، وتنامي الفقر والتهميش وتدهور الوضع المعيشي والخدمات الاجتماعية، التي أفرزت دستورا جديدا للجزائر سنة 1989، ستشهد البلاد أول انتخابات تعددية في تاريخها، وهي الانتخابات البلدية التي اكتسحها حزب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذي كان يقوده الداعيتان الإسلاميان ذائعي الصيت، عباسي مدني وعلي بلحاج، المطالبَين بـ«إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة». في المحصلة، حصد الحزب «الإسلامي» 4,33 مليون صوت، بنسبة تعدت الـ54 في المائة ما خوله الحصول على حوالي 6000 مقعد وأغلبية 856 مجلسا محليا، مقابل 2,24 مليون صوت لجبهة التحرير الوطني بنسبة 28 في المائة، مع أقل من 4800 مقعد والأغلبية في 486 مجلسا محليا، أما مجالس الولايات فذهبت 31 منها لفائدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أصل 48، مقابل 6 فقط لحزب رئيس الجمهورية.

> 12 يونيو 1990، وإثر احتجاجات 1988 الشعبية الدامية على الغلاء والبطالة والفساد، وتنامي الفقر والتهميش والتدهور الوضع المعيشي والخدمات الاجتماعية، التي أفرزت دستورا جديدا للجزائر سنة 1989، ستشهد البلاد أول انتخابات تعددية في تاريخها، وهي الانتخابات البلدية التي اكتسحها حزب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذي كان يقوده الداعيتان الإسلاميان ذائعي الصيت، عباسي مدني وعلي بلحاج، المطالبَين بـ«إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة». في المحصلة، حصد الحزب «الإسلامي» 4,33 مليون صوت، بنسبة تعدت الـ54 في المائة ما خوله الحصول على حوالي 6000 مقعد وأغلبية 856 مجلسا محليا، مقابل 2,24 مليون صوت لجبهة التحرير الوطني بنسبة 28 في المائة، مع أقل من 4800 مقعد والأغلبية في 486 مجلسا محليا، أما مجالس الولايات فذهبت 31 منها لفائدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ من أصل 48، مقابل 6 فقط لحزب رئيس الجمهورية.

لكن تلك النتائج، وإن كانت بمثابة زلزال سياسي هز أركان النظام الحاكم في البلاد منذ الاستقلال، إلا أنها لم تكن سوى البداية للمنعطف الأكبر الذي سيُمكن حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ من تولي «الحُكم» ويتعلق الأمر بانتخابات 26 دجنبر 1991 التشريعية، التي أعطى دورها الأول 3,26 مليون صوت لهذا الأخير، ليحصل على 188 مقعدا من أصل 430، أما جبهة التحرير الوطني فحلت ثانية من حيث عدد الأصوات بـ1,61 مليونا، بل وثالثة من حيث عدد المقاعد بـ16 مقعدا فقط بعد جبهة القوى الاشتراكي التي كان يقودها أحد أبرز وجوه ثورة التحرير وصاحب الشعبية الكبيرة في منطقة القبائل، حسين آيت أحمد، والتي حصلت على 25 مقعدا.

كان صناع القرار في الجزائر، على الجبهتين السياسية والعسكرية، يعرفون ما ينتظرهم داخليا في ذلك الوقت، لذلك، وقبل الدور الأول من الانتخابات التشريعية سيُعطون الضوء الأخضر لجبهة «البوليساريو» الانفصالية من أجل وضع السلاح وإنهاء الحرب في الصحراء رسميا بعد سنوات من الجمود شبه التام على الأرض، وفي نهاية المطاف سيوقع المغرب والجبهة، كل على حدة، اتفاق وقف إطلاق النار مع الأمم المتحدة في 6 دجنبر 1991، أي قبل الانتخابات الجزائرية بـ20 يوما فقط.

في ذلك التاريخ، كان الجنرال خالد نزار قد أصبح وزيرا للدفاع ابتداء من يوليوز 1990، مُنتزعا المنصب الذي كان يتولاه رئيس الجمهورية، وتركَ قيادة الجيش للجنرال عبد المالك قنايزية، وكان على الاثنين رفقة باقي جنرالات الصف الأول في الجيش، إيجاد مخرج قبل الدور الثاني للانتخابات، وهم يرون أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ على بعد 28 مقعدا فقط من مقاعد المجلس الشعبي الوطني، من أجل الحصول على الأغلبية المُطلقة، من أصل 198 سيجري التنافس عليها في الدور الثاني، بل كان الخوف الأكبر هو حصولها على ثلثي المقاعد.

موعد هذا الدور كان هو 16 يناير 1992، لكن الرئيس الشاذلي بن جديد سيتخلى عن منصبه يوم 11 يناير 1992، من خلال تقديم الاستقالة إلى رئيس المجلس الدستوري حينها عبد المالك بن حبيلس، بضغط من النخبة السياسية والعسكرية القوية التي باتت تسمى مجموعة «اليناريين» أو Les Janviéristes نسبة إلى الشهر الذي جرى فيه «الانقلاب» على نتائج الانتخابات.

هذه المجموعة كانت تضم، إلى جانب كل من الجنرالين نزار وقنايزية، المشرف الأول على تنظيم الاستحقاقات، وزير الداخلية الجنرال العربي بلخير، الذي لُقب بـ«صانع الرؤساء»، والذي سيُصبح في ما بعد سفيرا للجزائر في المغرب، والجنرال محمد العماري، قائد القوات البرية في الجيش، ومحمد مدين المعروف بـ«الجنرال توفيق»، رئيس دائرة الاستعلام والأمن التابعة لوزارة الدفاع، وأقوى جهاز للمخابرات في البلاد.

العشرية السوداء ومفاوضات الاستفتاء

استقالة بن جديد وإلغاء نتائج الانتخابات، أدخل الجزائر، رسميا، عصر الحرب الأهلية التي ستُعرف بـ«العُشرية السوداء»، وهو ما كان يعني إعادة خلط أوراق النظام الحاكم بشكل كامل، والعمل على ترتيبها مجددا في عملية سيكون لها أثر مباشر على العلاقات مع المغرب، الذي كان وقتها قد عزز حضوره في الصحراء وأطلق العديد من مشاريع البنى التحتية والأوراش الاقتصادية والاجتماعية.

تزامنا مع ذلك، بدأت عمليات الشد والجذب بين الرباط وجبهة «البوليساريو» بخصوص عمليات تحديد الهوية، المسألة التي تلعب دورا حاسما في عملية «استفتاء تقرير المصير»، التي تقرر أن تُشرفَ عليها بعثة «المينورسو» الأممية، وفقا لخطة السلام التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة البيروفي خافيير بيريز دي كويلار، سنة 1988، تزامنا مع إعادة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر بشكل رسمي، تبعا لإعلان الملك الحسن الثاني الموافقة على هذا الخيار وقبول نتائجه سنة 1983.

> الانتخابات البلدية اكتسحها حزب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذي كان يقوده الداعيتان الإسلاميان ذائعي الصيت، عباسي مدني وعلي بلحاج، المطالبَين بـ«إقامة دولة إسلامية وتطبيق الشريعة».

ومباشرة بعد استقالة بن جديد في يناير 1992 ستتجه أعين الجيش في الجزائر إلى المغرب، وتحديدا إلى مدينة القنيطرة، حيث كان يعيش محمد بوضياف، أحد آخر قادة ثورة التحرير الذين ظلوا يتمتعون بالمصداقية لدى المواطنين الجزائريين، بعدما عاش نحو ثلاثة عقود في منفاه الاختياري بالمملكة، إثر استقالته من الحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1962 احتجاجا على «تحول» مسار الثورة بعد الاستقلال، وهو موقف سيدفع رفاقه لمطاردته بتهمة «التآمر على أمن الدولة»، والحكم عليه بالإعدام.

جيءَ ببوضياف من بين أحضان أسرته ومشاريعه في المغرب، وهو يعتقد أن بإمكان إصلاح الأمور في الجزائر ونزع فتيل الحرب الأهلية، عبر إعادة رسم المسار الديمقراطي ومحاربة الفساد، لكن الأخطر من ذلك، كان هو تعبيره بصراحة عن استعداده لإنهاء الصراع حول الصحراء، انطلاقا من العلاقات القوية التي كانت تربطه بالفاعلين السياسيين والدبلوماسيين المغاربة.

بوضياف.. من المغرب إلى القبر

أحلام بوضياف، الذي عُين رئيسا للمجلس الأعلى للدولة في انتظار تقدمه للانتخابات الرئاسية سريعا كمرشح وحيد، ستتبخر بشكل مأساوي، فبتاريخ 29 يونيو 1992 سيتم اغتياله أمام عدسات الكاميرات على الهواء مباشرة، وهو يلقي خطابا من دار الثقافة بعنابة، برصاصات أطلقها الضابط في قوات التدخل السريع المكلف بحراسته، مبارك بومعرافي، الذي سيتم الحكم عليه بالإعدام وسيموت داخل السجن بعد 10 سنوات في ما قيل إنه «حادث حريق».

وإلى الآن، لم يتم الإعلان رسميا عن السبب الحقيقي لاغتيال بوضياف، ولا الأطراف المتورطة في العملية، إلا أن موقفه من قضية الصحراء من بين الأسباب المرجحة بقوة، وهو ما سيتأكد على لسان الجنرال نزار في حوار مع صحيفة الشروق سنة 2016، حين أورد بالقول: «لقد كان يريد الذهاب إلى المغرب دون أن يكون ذلك في علمنا، ولم أعرف بالأمر حتى أخبرني به الجنرال توفيق (رئيس دائرة الاستعلام والأمن)، قائلا إنه كان يريد أن يذهب بصفته رئيسا للجمهورية، في حين هناك مشكلة الصحراء الغربية ونحن نعرف موقفه بخصوص هذا الأمر».

وأضاف نزار «موقفه كان هو أن مشكلة الصحراء الغربية لم يكن يجب أن تحدث، وعبر عن ذلك حين كان مستقرا بالمغرب، وهو أيضا موقف الحزب الذي أسسه، وحين علمت بأنه ذاهب إلى المغرب باعتباره رئيسا، رفضت أن أتحدث معه، لكن الجنرال توفيق ذهب للقاء به»، موردا أنه بعدها جرى الإعلان عن الأمر يتعلق بِرحلة عائلية.

تصفية بوضياف فتحت الباب على مصراعيه للجيش من أجل تولي زمام الأمور تماما، حيث جرى تعيين دبلوماسي متقاعد، هو علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة من يوليوز 1992 إلى نهاية يناير 1994، وخلال هذه الفترة برزت بوضوح الوجوه المتحكمة في صناعة القرار إبان «العشرية السوداء». ففي سنة 1993 سيصبح قائد القوات البرية الجنرال محمد العماري، أحد أبرز المشرفين على تدريب «عناصر» البوليساريو وتخطيط عملياتها خلال حرب الصحراء، رئيسا لأركان الجيش، أما اليمين زروال، فأصبح وزيرا للدفاع خلفا لخالد نزار، الذي استقال وتوارى عن المواقع الرسمية، في ظل تنامي الأزمة التي كادت أن تطيح به في محاولة اغتيال عن طريق تفجير سيارة مُفخخة أمام موكبه في العام نفسه.

الحرب الأهلية التي لم تستغلها الرباط

خلال الفترة ما بين 1993 و1994 كان ملف الاستفتاء بالصحراء قد دخل منحى حاسما وجديا، بعد شروع لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة «المينورسو» في عملها لتسجيل المشاركين في التصويت، ثم سيصبح رئيس اللجنة، النرويجي إيريك بينسن، الشخص الذي اختاره الأمين العام للأمم المتحدة حينها، المصري بطرس غالي، ممثله الشخصي في الصحراء، كل ذلك كان يحدث في الوقت الذي برزت فيه أولويات أخرى في الجزائر.

فحينها، كان الصراع بين الجيش والإسلاميين قد اتخذ منعطفا حاسما، مع بروز المجموعات المسلحة كرد فعل على حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي قدمتها «الجماعة الإسلامي المسلحة» المعروفة اختصارا بالـ GIA، التي استخدمت نهج «حرب العصابات» وفرضت سيطرتها على عدة أجزاء واسعة من شمال البلاد، بعدما نزح المقاتلون إلى جبال وغابات ولايات البليدة والمدية والشلف وتيزي وزو وعين الدفلى وبومرداس والشلف وغيرها، مؤسسين ما يُشبه دولة، كما ركزوا عملياتهم بضواحي الجزائر العاصمة.

وبينما كانت المفاوضات مع الجماعات المسلحة في طريقها للفشل، كان على صناع القرار في الجزائر التفكير في أمور أخرى، مثل تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، الذي سيرأسه السفير السابق في المملكة العربية السعودية، والناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، عبد القادر بن صالح، ثم الإعداد للانتخابات الرئاسية، التي اقتضى التمهيد لها تعيين اليمين زروال رئيسا للجمهورية من طرف المجلس الأعلى للأمن خلفا لعلي كافي.

في 16 نونبر 1995، حاول النظام القائم تهدئة الأزمة المتفاقمة من خلال تنظيم انتخابات رئاسية «تعددية» شارك فيها حزب «حركة المجتمع الإسلامي»، الذي سيتحول لاحقا إلى «حركة مجتمع السلم»، عبر مرشحه محفوظ نحناح، إلى جانب سعيد سعدي عن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ذو التوجه الأمازيغي والمرجعية العلمانية، ثم نور الدين بوكروح مرشح حزب التجديد الجزائري الليبرالي، غير أن اليمين زروال الذي تقدم كمرشح «مستقل» سيحسم الانتخابات من دورها الأول بنسبة فاقت 61 في المائة من الأصوات.

اليمين زروال.. استمرار زمن الدم

حين أصبح اليمين زروال رئيسا للجزائر، احتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع، كما احتفظ على الجنرال محمد العماري رئيسا لأركان الجيش، وأبقى في تشكيلة الحكومة أحمد عطاف، وزير الشؤون الخارجية حاليا، الذي عُين سنة 1994 كاتب دولة مُكلفا بالتعاون والشؤون المغاربية، في خطوة حاول من خلالها إظهار رغبة الجزائر في البقاء ضمن الاتحاد المغاربي وبالتالي استمرار مساعي تحسين العلاقات مع المغرب، قبل أن يصبح ابتداء من 1996 وزيرا للشؤون الخارجية.

في نهاية المطاف، لم يستطع الرئيس زروال كبح جماح الفوضى في البلاد، حتى مع اعتماد دستور جديد سنة 1996، بل إنه سنة 1997 التي فاز فيها الحزب الذي أسسه، التجمع الوطني الديمقراطي، بـ156 مقعدا في المجلس الشعبي الوطني، ورغم مشاركة «الإسلاميين» خلالها في الانتخابات عبر حركة مجتمع السلم وحركة النهضة الإسلامية، اللذان حصلا توالیا على 69 و34 مقعدا، إلا أنها كانت السنة الأسوأ من حيث المجازر الجماعية المرتكبة، والتي راح ضحيتها الآلاف من القتلى في الجزائر العاصمة والمدية وغليزان والبويرة والبليدة وغيرها.

أما في الصحراء، فكانت القضية تراوح مكانها، في ظل التأكد تدريجيا من أن تنزيل فكرة الاستفتاء على أرض الواقع أمر معقد إلى مستحيل، حيث كانت السلطات الجزائرية ترفض إحصاء سكان مخيمات تندوف، وتجميد عملية تحديد الهوية، والشروع في مسار تفاوضي صعب بين المغرب و«البوليساريو» بحضور الجزائر وموريتانيا، ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة، الغاني كوفي عنان، سنة 1997، لتعيين وزير الخارجية الأميركي الأسبق جيمس بيكر مبعوثا شخصيا له إلى المنطقة.

ويمكن القول إن فترة العشرية السوداء بالجزائر، كانت «المصلحة» التي أنهت الحياة السياسية للعديد من الساسة، وكذا العسكريين الذين ارتدوا جبة السياسيين، الذين لم يستطيعوا فرض السيطرة على البلاد داخليا، ولا حسم ملف الصحراء خارجيا، لكن سنة 1999 ستكون نقطة تحول حاسمة بالنسبة للأمر، مع بروز اسم عبد العزيز بوتفليقة، وزير الخارجية الأسبق المزداد في مدينة وجدة المغربية سنة 1937.

بوتفليقة.. إلغاء الاستفتاء واقتراح التقسيم

ترويج اسم بوتفليقة، بعد عودته من «منفاه» الاختياري في سويسرا، كمرشح «توافقي» للانتخابات الرئاسية، جعل حسمها لفائدته يوم 15 أبريل 1999، أمرا بديهيا، حيث حصل على حوالي 74 في المائة من الأصوات، بعد إعلان المرشحين الستة الآخرين، وهم أحمد الطالب الإبراهيمي، وحسين آيت أحمد، وعبد الله جاب الله، ومولود حمروش، ومقداد سيفي، ويوسف خطيب، الانسحاب احتجاجا على «انحياز» الجيش لبوتفليقة وسط شبهات بتزوير الانتخابات.

وَصَلَ بوتفليقة إلى الحكم محمولا على عرش «الوئام المدني» الموعود، لإنهاء الحرب الأهلية وطي صفحة التهميش والفساد، وبالفعل حصل مشروع القانون في العام نفسه على موافقة البرلمان وفتح أبواب المصالحة مع «الإسلاميين»، بمن فيهم المنتمون للجماعات المسلحة الذين لم يتورطوا بشكل مباشر في أعمال التصفية الجسدية أو التفجير، من أجل العودة إلى الحياة الطبيعية، وهو ما أدى إلى تراجع سريع لأعمال العنف.

+ ... ترويج اسم بوتفليقة، بعد عودته من «منفاه» الاختياري في سويسرا، كمرشح «توافقي» للانتخابات الرئاسية، جعل حسمها لفائدته يوم 15 أبريل 1999، أمرا بديهيا، حيث حصل على حوالي 74 في المائة من الأصوات، بعد إعلان المرشحين الستة الآخرين، الانسحاب احتجاجا على «انحياز» الجيش لبوتفليقة وسط شبهات بتزوير الانتخابات

في 2002 سيُغلق قوس «العشرية السوداء» وهو العام نفسه الذي سيتولى فيه رئيس الجمهورية مجددا منصب وزير الدفاع، وستعود جبهة التحرير الوطني لتصدر المشهد السياسي بعد فوزها بأغلبية مقاعد البرلمان، ما مهد الطريق فيما بعد لبوتفليقة من أجل الاستمرار رئيسا للجمهورية لولاية ثانية سنة 2004، بسهولة، حاصدا 85 في المائة من الأصوات، ثم لتمرير ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، الذي ينص على العفو عن المسلحين وتعويض الضحايا وحظر النقاش حول «الماضي»، حيث وافق عليه أكثر من 97 في المائة من المشاركين في الاستفتاء العام.

والواضح أن انفراج الأوضاع الداخلية في الجزائر شجع بوتفليقة على إعادة ملف الصحراء إلى صدارة اهتمامات الدولة، خصوصا وأن المملكة كانت تعيش أيضا مرحلة انتقالية، إثر وفاة الملك الحسن الثاني سنة 1999، وتولي ابنه الثلاثيني، الملك محمد السادس، عرش المملكة، وفي ظل جمود عملية الاستفتاء ومعها المفاوضات بين أطراف النزاع، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 1309 في 25 يوليوز 2000 الداعي للوصول إلى حل سياسي تفاوضي تحت رعاية الأمم المتحدة، ما يُترجم إلى إسقاط فكرة الاستفتاء، بشكل عملي.

إثر ذلك، ستشتعل بين الرباط والجزائر حرب من نوع آخر، ففي نونبر من سنة 2001، سيزور الملك محمد السادس مدينتي العيون والسمارة بالأقاليم الصحراوية، ليشد بوتفليقة الرحال إلى تندوف في فبراير 2002 من أجل زيارة مخيمات «البوليساريو» في ذكرى إعلان ما يسمى «الجمهورية الصحراوية»، وأصبح بذلك أول رئيس جزائري يقوم بهذه الخطوة منذ إنشاء المخيمات سنة 1976، ولم يكتف القصر الملكي بإصدار بيان تنديدي بتلك الزيارة، إذ في مارس الموالي سيعود الملك إلى الصحراء لزيارة مدينتي العيون والداخلة، وهناك سيترأس مجلسا للوزراء.

الجزائر التي كانت تتخلص تدريجيا من أزمتها الدخلية، ستسعى لإقناع المغرب عبر الأمم المتحدة بحل «جديد» كشف آن لها رغبة حقيقية في الوصول إلى المحيط الأطلسي، ففي تقرير الحالة للأمين العام للأمم المتحدة الصادر في 19 فبراير 2002، واستنادا إلى جولات مبعوثه الشخصي جيمس بيكر، نقرأ أن «الجزائر وجبهة البوليساريو مستعدتان للتفاوض حول تقسيم الإقليم (الصحراء) كحل سياسي للنزاع»، وهو المقترح الذي كان ينص على احتفاظ المملكة بالثلثين الشمالي والأوسط من الصحراء، وإقامة «دولة» البوليساريو في الثلث الجنوبي، الأمر الذي رفضته الرباط فورا.

وفي خطاب الذكرى الرابعة لاعتلائه العرش سنة 2003، الذي تلا أحداث 16 ماي الدامية بالدار البيضاء، وجه الملك محمد السادس كلامه للجزائر بشكل صريح، رابطا أي انفراج حقيقي في العلاقات معها بإنهاء دعمها للطرح الانفصالي في الصحراء والالتفات إلى بناء الاتحاد المغاربي، حين قال إننا حريصون على تمتين علاقات بلدنا مع جيرانه الأقربين، وفي مقدمتهم أشقاؤنا في الاتحاد المغاربي، الذي لا سبيل إلى بنائه على أساس سليم إلا بإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية في إطار سيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية».

وفي العام الموالي، سيتخذ بوتفليقة قرارا ستكون تبعات مستقبلية كبيرة، حين سيُعين الجنرال أحمد قايد صالح، في

سيتخذ بوتفليقة قرارا ستكون تبعات مستقبلية كبيرة، حين سيُعين الجنرال أحمد قايد صالح، في غشت من سنة 2004، رئيسا لأركان الجيش، خلفا للجنرال العماري الذي استمر في المنصب 11 عاما

غشت من سنة 2004، رئيسا لأركان الجيش، خلفا للجنرال العماري الذي استمر في المنصب 11 عاما، وفي العام نفسه سيترك الدبلوماسي بيتر فان فالسوم منصبه كسفير ممثل دائم لهولندا لدى الأمم المتحدة بنيويورك، ليُعيّن سنة 2005 مبعوثا شخصيا للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء.

مجيء فان فالسوم كان في الوقت الذي يستعد فيه المغرب لإلقاء حجر كبير في المياه الراكدة، عندما سيُقدم سنة 2007، إلى الأمم المتحدة، مقترح الحكم الذاتي للصحراء، الذي سيتحول إلى مُنطلق وحيد للرباط في كل نقاشاتها حول مستقبل الصحراء، حتى خلال مفاوضات «مانهاست» التي شارك فيها إلى جانب «البوليساريو» والجزائر وموريتانيا، وفي 2008 سيُثير المبعوث الأممي غضب الجزائر حين سيُعلن أن الانفصال حل «غير واقعي»، ليترك بعدها منصبه تحت الضغط، أشهرا فقط قبل انتخاب بوتفليقة رئيسا لولاية ثالثة بأكثر من 90 في المائة من الأصوات في 9 أبريل 2009.

لعبة شد الحبل بين المغرب والجزائر

كان تعيين الأمريكي كريستوفر روس، سنة 2009، مبعوثا أمميا إلى الصحراء، بداية لأزمة ثقة بين الرباط والأمم المتحدة، لدرجة أن المغرب سيُعلن بشكل رسمي في 2012 فقدان الثقة في روس، الذي سيتحول، بعد استقالته سنة 2017، إلى ضيف متكرر في وسائل الإعلام الجزائرية للدفاع عن الطرح الانفصالي، بل إن الغضب المغربي طال أيضا الأمين العام للأمم المتحدة، الكوري الجنوبي بان كي مون، حيث وصفته الرباط بأنه «لم يعد محايدا»، وقررت تقليص عدد أفراد البعثة الأممية في الصحراء سنة 2016.

هذه التطورات حصلت بالتزامن مع مسار آخر معقد، ففي 2010 ستشهد مدينة العيون أحداث مخيم «إكديم إيزيك»، التي سقطت فيها أرواح جنود مغاربة خلال تفكيك المخيم الذي سيطر عليه انفصاليو الداخل، أما 2011 وصلت احتجاجات «الربيع العربي» إلى المغرب والجزائر، وإذا كانت المملكة قد عرفت كيف تتعامل مع «حركة 20 فبراير» من خلال دعوة العاهل المغربي للاستفتاء على دستور جديد، ثم إعلان انتخابات تشريعية سابقة لأوانها أوصلت حزب العدالة والتنمية «الإسلامي» إلى صدارة مجلس النواب وقيادة الحكومة، فإن الأمر في الجزائر كان مختلفا، حيث تفاقم الغضب من التضييق على الحريات وفرض سيطرة «نُخبة بوتفليقة» من سياسيين وعسكريين على مقاليد الحياة السياسية والاقتصادية، وتدني ظروف العيش في بلد غني النفط والغاز.

لم تستطع النخبة الحاكمة في الجزائر إيجاد أي حلول للوضع السياسي والاجتماعي الاقتصادي المتردي، لتدخل في مرحلة «إفلاس» بدا واضحا من خلال الفشل في الاتفاق على اسم آخر يخلف بوتفليقة كمرشح لرئاسة الجمهورية، الأمر الذي أدى إلى انفجار حراك 2019 الذي رفع شعار «يتنحاو كاع»

في خضم كل ذلك سيُصاب الرئيس بوتفليقة بجلطة دماغية حادة سنة 2013، جرى نقله إثرها إلى فرنسا لتلقي العلاج، حيث ظل لقرابة 3 أشهر، إلى أن عاد إلى الجزائر في كرسي متحرك، وأصبح بعدها ظهوره نادرا، إلا أن المفاجأة كانت هي إعلان ترشحه لرئاسة البلاد لعهدة رابعة سنة 2014 في سن الـ77 عاما، إذ سيفوز بالانتخابات بنحو 82 في المائة من الأصوات أمام 5 منافسين أبرزهم رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس.

العهدة الرابعة لبوتفليقة راكمت العديد من الصراعات والأزمات بين صناع القرار في البلاد من عسكريين ونخبة سياسية ورجال أعمال، والتي كانت أبرز معالمها الإطاحة بالجنرال توفيق من رئاسة دائرة جهات الاستعلام والأمن (المخابرات العسكرية)، بينما كان الشارع يغلي بسبب تنامي الفقر والبطالة والهجرة غير الشرعية في ظل انهيار أسعار النفط منذ 2014، الأمر الذي خفض اهتمام الجزائر بشكل واضح بملف الصحراء، استعدادا لما هو قادم.

حراك 2019 وعودة عُقدة الماضي

لم تستطع النخبة الحاكمة في الجزائر إيجاد أي حلول للوضع السياسي والاجتماعي الاقتصادي المتردي، لتدخل في مرحلة «إفلاس» بدا واضحا من خلال الفشل في الاتفاق على اسم آخر يخلف بوتفليقة كمرشح لرئاسة الجمهورية، على الرغم من وضعه الصحي المتدهور الذي أفقده القدرة على الحركة والكلام، الأمر الذي أدى إلى انفجار حراك 2019 الذي رفع شعار «يتنحاو كاع»، ولم يتوانَ المحتجون في الدعوة لمحاسبة العديد من رموز النظام القائم، بمن فيهم العسكريون، ووضع اليد على جميع القضايا التي كان يُحظر النقاش بشأنها، بما في ذلك الأموال العمومية التي تُصرف على ملف الصحراء.

تفاقُم الاحتجاجات أدى إلى خضوع النظام القائم للأمر الواقع، والاستجابة لمطالب التغيير، ليبرز اسم قائد الأركان أحمد قايد صالح، الذي كان وراء «مخرج» التراجع عن إعلان ترشيح بوتفليقة، ثم دفعه للاستقالة في 2 أبريل 2019، مع الإعلان عن تأجيل الاستحقاقات الرئاسية، وتعيين رئيس مجلس الأمة، عبد القادر بن صالح، رئيسا مؤقتا للبلاد، لكن ذلك لم يكن كافيا لتهدئة الشارع، الذي كان يطالب بـ«رؤوس» العديد من المسؤولين.

هذه التطورات أفضت إلى الإعلان عن تنظيم الانتخابات الرئاسية قبل انصرام العام، وتحديدا يوم 12 دجنبر 2019، ليتم قبول 5 ترشيحات من بينها 4 لمسؤولين حكوميين سابقين، الأمر الذي أدى إلى صب الزيت على نار الاحتجاجات المنادية بإسقاط النظام ككل، وبالتالي ارتفعت دعوات المقاطعة في الشارع، إلا أن العملية الانتخابية استمرت بمشاركة أقل من 40 في المائة من الناخبين، مفضية عن وصول الوزير الأول السابق، عبد المجيد تبون، إلى رئاسة الجمهورية.

وصول تبون إلى رئاسة الجمهورية، سيكون نقطة البداية لمسار جديد من الصراع العلني بين المغرب والجزائر، خصوصا وأنه بعد 4 أيام فقط من تنصيبه، الذي أعلن خلال كلمته فيه أنه يعتبر موضوع الصحراء «قضية تصفية استعمار»، وتحديدا يوم 23 دجنبر 2019، سيعلن وفاة رئيس الأركان، قايد صالح، بشكل غامض عن عمر 79 عاما، ليعوضه قائد القوات البرية الجنرال السعيد شنقريحة، الرجل المثقل بالرغبات الانتقامية تجاه المملكة، وهو الذي عايش هزيمة حرب الرمال، وكان أحد أسرى «أمغالا».

<< سيُصاب الرئيس بوتفليقة بجلطة دماغية حادة سنة 2013، جرى نقله إثرها إلى فرنسا لتلقي العلاج، حيث ظل لقرابة 3 أشهر، إلى أن عاد إلى الجزائر في كرسي متحرك، وأصبح بعدها ظهوره نادرا، إلا أن المفاجأة كانت هي إعلان ترشحه لرئاسة البلاد لعهدة رابعة سنة 2014 في سن الـ77 عاما، إذ سيفوز بالانتخابات بنحو 82 في المائة من الأصوات أمام 5 منافسين أبرزهم رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس.

ورغم أن وصول تبون وشنقريحة معا إلى سدة السلطة في الجزائر، لم يحظ في البداية بقبول شعبي، الأمر الذي عبرت عنه الاحتجاجات التي استمرت بكثافة في مختلف ولايات البلاد، إلا أن الأقدار ستلعب لُعبتها في 2020، عندما مهدت جائحة كورونا لمنع المظاهرات، إذ في شهر مارس من هذا العام اعتبر الرئيس الجديد، في خطاب بثه التلفزيون، أن البلاد في «حالة شبيهة بالطوارئ»، وبالتالي أعلن حظر الاحتجاجات، وتجنيد كل أجهزة الدولة، بما في ذلك الجيش، من أجل «حماية صحة المواطنين».

تبون وشنقريحة وصفعة الكركارات

ولأن ثنائية تبون وشنقريحة، كانت تعلم أن استمرارها في السلطة يتطلب الحصول على «دعم شعبي» لا يمكن أن تكون الشؤون الداخلية سبيلا له، في ظل استمرار الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتفاقمها نتيجة الجائحة التي فرضت على القطاع الطاقي الدخولَ في حالة جمود شبه تام، فإنها لجأت رأسا إلى «إعادة تفعيل» وضع «الصراع الأزلي» مع المغرب حول ملف الصحراء، مقرونا بعوامل تصعيد أخرى بما في ذلك الرغبة في «الانتقام» من هزائم الماضي. ولم ينتظر النظام «الجديد» في الجزائر كثيرا، قبل تحريك الموالين لجبهة «البوليساريو» الانفصالية إلى معبر الكركارات، في محاولة لفرض «واقع» جديد سيؤدي إما إلى بسط الجبهة الانفصالية على نقطة مهمة داخل المنطقة العازلة أو «الحرب»، حيث ظل الانفصاليون هناك لأسابيع مانعين مرور شاحنات نقل البضائع المغربية إلى موريتانيا، قبل أن يظهروا أيضا على ضفاف المحيط الأطلسي متحدثين عن «استرجاع» المنطقة الحدودية مع موريتانيا.

لم يكن ذلك الصراع الأول حول معبر الكركارات والجزء الجنوبي الغربي من المنطقة العازلة، فالسنوات السابقة كانت تشهد تحركات بين الفينة والأخرى من الجيش والدرك المغربيين ومن عناصر البوليساريو، لكن الأمم المتحدة كانت ترفض تواجدهما معا، وتنجح في إبعادهما عن هذا الموقع الحساس الواقع ضمن مُراقبة بعثة «المينورسو»، إلا أنها في 2020 عجزت عن إقناع الانفصاليين بالتراجع، رغم تحذيرات من الأمين العام للأمم المتحدة، البرتغالي أنطونيو غوتيريش، من مغبة منع حركة التنقل المدنية والتجارية.

وفي صباح يوم 13 نونبر 2020، وفي الوقت الذي كانت فيه الجزائر وجبهة البوليساريو تعتقدان فيه أن «الأمر الواقع» قد فُرض بالمنطقة، نفذ الجيش المغربي تدخلا ميدانيا في الكركارات امتد لبضعة ساعات، وأسفر عن طرد عناصر جبهة البوليساريو باتجاه الحدود الشمالية الغربية لموريتانيا، لتشرع بعدها مباشرة في فرض واقع آخر معاكس، حيث أعادت تهيئة المعبر الحدودي وبدأت في توسيع الجدار الأمني لضم المنطقة العازلة المطلة على المحيط الأطلسي إلى غاية الكويرة.

تلويح بالحرب وخسائر دبلوماسية مُزمنة

كانت عملية «الكركارات» بمثابة الصدمة في الجزائر، خصوصا وأن الدبلوماسية المغربية كانت قد شرعت قبل ذلك في جني العديد من النقاط لفائدة الطرح المغربي، عبر إقناع عدة دول بتدشين تمثيليات دبلوماسية لها في العيون والداخلة انطلاقا من دجنبر 2019، الأمر الذي يفسر تعجيل «البوليساريو» بإعلان «العودة إلى الحرب» والانسحاب من اتفاق 1991، ثم بث خطاب لشنقريحة عبر التلفزيون العمومي، وهو يدعو الجنود الجزائريين للدفاع عن الحدود ضد «العدو الكلاسيكي»، في إشارة للمغرب.

لكن المغرب كان يُحضّر لمفاجأة أخرى أكبر، في اتجاه الحسم النهائي لهذا الملف الذي عمر طويلا، ففي 10 دجنبر 2020، أعلن الرئيس الأمريكي وقتها، دونالد ترامب، اعتراف واشنطن بالسيادة المغربية على الصحراء عبر توقيع مرسوم رئاسي بذلك، مع الإعداد لتدشين قنصلية أمريكية في الداخلة، تزامنا مع عودة العلاقات المغربية الإسرائيلية المقطوعة منذ 20 عاما، وهو الأمر الذي عجلت الجزائر بإعلان احتجاجها عليه، لكن دون الإعلان عن سحب سفيرها من الولايات المتحدة.

سحب السفراء سيأتي بعد ذلك، فالجزائر في عهد تبون وشنقريحة، ستجعل من قضية الصحراء «مسألة سيادة» والموجّه الرئيس لجميع سياساتها الخارجية، وهو ما سيدفعها إلى استدعاء رؤساء تمثيليتها الدبلوماسية بكل من مدريد سنة 2022 وباريس سنة 2024، إثر إعلان رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، دعم السيادة المغربية على الأقاليم الصحراوية، في سياق توالي حسم دول العالم لمواقفها بدعم مقترح الحكم الذاتي الذي قدمته الرباط سنة 2007.

وفي ظل فرض المغرب سيطرته على الصحراء، وبروز الفرق الكبير في القوة بين جيشه وبين ميليشيات «البوليساريو»، التي جعلت الاقتراب من الجدار الأمني مغامرة قاتلة، وبالتالي غياب أي فرصة، عمليا، لقيام الجبهة الانفصالية برفع منسوب الصراع المسلحة إلى أكثر من «أعمال عدائية منخفضة الحدة»، وفق توصيف الأمين العام للأمم المتحدة، تحولت المعارك الدبلوماسية إلى أساس الصراع بين الرباط وقصر المرادية، مع تلويح هذا الأخير بين الفينة والأخرى بورقة «الحرب».

وصارت الجزائر تستخدم خطاب «المؤامرة المغربية» التي تدعي أنها «تستهدفها»، مرفوقا بالترويج الإعلامي لخطر «التطبيع»، كمقدمات لقطع جميع أنوع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية

كانت عملية «الكركارات» بمثابة الصدمة في الجزائر، خصوصا وأن الدبلوماسية المغربية كانت قد شرعت قبل ذلك في جني العديد من النقاط لفائدة الطرح المغربي، عبر إقناع عدة دول بتدشين تمثيليات دبلوماسية لها في العيون والداخلة انطلاقا من دجنبر 2019، الأمر الذي يفسر تعجيل «البوليساريو» بإعلان «العودة إلى الحرب» والانسحاب من اتفاق 1991

والاجتماعية مع المغرب، انطلاقا من سنة 2021، التي سرد خلالها وزير الخارجية لأسبق، رمطان العمامرة، قائمة طويلة من «التهم» ضد الرباط، تنطلق منذ حرب الرمال سنة 1963، في تأكيد على أن ترسبات الماضي لا زالت حاضرة في أذهان صناع القرار في الجزائر.

وهكذا، أصبح المغرب في عهد تبون وشنقريحة، مسؤولا عن كل أزمات الجزائر تقريبا، الماضية والحاضرة، بما في ذلك حرائق الغابات ومطالب انفصال منطقة القبائل وحتى الإقصاء من الدور الأول لكأس إفريقيا، والحل أضحى هو القطيعة التامة، انطلاقا من الاستمرار في إغلاق الحدود البرية، مرورا بإغلاق الأجواء أمام الحركة الطيران المدنية، ومنع استيراد البضائع عبر الموانئ المغربية، وصولا إلى فرض التأشيرة على المواطنين المغاربة الراغبين في دخول الأراضي الجزائرية.

وبعد مرور 5 سنوات على وصول ثنائية تبون وشنقريحة إلى السلطة، تحول ملف الصحراء من «ورقة ضغط» بيد الجزائر، إلى محرك قسري لسياساتها، لدرجة أن الإخفاقات التي راكمتها، خصوصا في مجلس الأمن وإفريقيا والاتحاد الأوروبي، فرضت عليها استبدال وزراء الخارجية 3 مرات، كما أدت حالة «اللاسلم واللاحرب» التي تعيشها في مواجهة جارها الغربي، إلى رفع ميزانيتها الدفاعية إلى 25 مليار دولار في مشروع ميزانية سنة 2025، رغم أن الدين العمومي وصل إلى 127 مليار دولار.

بعد مرور 5 سنوات على وصول ثنائية تبون وشنقريحة إلى السلطة، تحول ملف الصحراء من «ورقة ضغط» بيد الجزائر، إلى محرك قسري لسياساتها

آخر التغييرات التي استلزمها هذا الواقع الذي يفرضه النظام الجزائري على نفسه، ظهرت إثر استمرار عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، إثر انتخابات طعن في مصداقيتها منافساه في الانتخابات «الإسلامي» عبد العالي حساني الشريف، و«الاشتراكي» يوسف أوشيش، حيث أصبح لرئيس الأركان شنقريحة موقعٌ أكثر وضوحا داخل التشكيلة الحكومية، بعد «ترقيته» من نائب لوزير الدفاع إلى وزير منتدب لدى وزير الدفاع، على أمل أن يستطيع الرجلان المشرفان معا على الثمانين ربيعا، أن يصلا إلى بعض من رمال الصحراء أو أن يحصلا على إطلالة على المحيط الأطلسي في «ولايتهما» الثانية، قبل أن تتطفئ شمعة العمر.

من الخطاب التقليدي إلى التدبير الحازم..

البرلمان المغربي يطور آليات اشتغاله ضمن «الدبلوماسية الموازية» لتعزيز مكتسبات المملكة في قضية الصحراء

الصحيفة – خولة اجعيفري

«المفاوضات ليست وسيلة لتمرير الوقت، بل هي أداة لتشكيل مستقبل أمة». بهذه الكلمات العميقة أوجز الدبلوماسي هنري كيسنجر، المعروف بـ«الداهية»، جوهر الدبلوماسية الحقيقية، تلك التي لا تكتفي بمجرد الحديث، بل تتجسد في السعي الدؤوب لتغيير الواقع ورسم ملامح المستقبل، لاسيما حين يتعلق الأمر بقضية وطنية مصيرية، تُعد بمثابة بوصلة تقود أمة بأسرها نحو السيادة والتنمية، وتدفع أعلى سلطة في البلاد لاعتبارها النظارة التي يُنظر بها إلى العالم ويقيس بها شراكاته.

ولا شك أن تخصيص الملك محمد السادس خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة في 11 أكتوبر الماضي، ليضع قضية الصحراء المغربية في صلب اهتمامات ممثلي الأمة، ويدعوهم بنبرة عتاب، لتحمل مسؤولية تاريخية تفرض عليهم إعادة النظر في أدوارهم، وتعزيز احترافية الدبلوماسية البرلمانية، بما يواكب مرحلة التغيير والتحولات الكبرى التي يعيشها المغرب، لهو تأسيس لثورة قادمة التقطها البرلمان المغربي فورا وتفاعلت معها الدبلوماسية الرسمية بترحيب.

وأضحت الاعترافات الدولية المتوالية بمغربية الصحراء ثمرةً لعمل دبلوماسي طويل النفَس، إلا أن الحفاظ على هذا الزخم والمكتسبات يتطلب من البرلمانيين الانتقال من مجرد أدوات تواصلية إلى قوى ضغط فاعلة، تُسهم في تكثيف جهود الدبلوماسية الموازية، وترسِّخ حضور المملكة في الساحة الدولية، وليس عتاب الملك في خطابه بالبرلمان، إلا رسالة واضحة بأن الاكتفاء بما تحقق لم يعد كافياً، وأن زمن الرضا بالإنجازات السابقة ولّى، ليُفسح المجال أمام مرحلة جديدة تتطلب انخراطاً أشمل، وعزيمة أقوى، وكفاءة أعلى في الدفاع عن مصالح الوطن.

لقد كانت دعوة الملك الصريحة بمثابة حجر الزاوية في إطلاق ثورة هيكلية مرتقبة داخل مجلس النواب، تتجاوز الإصلاحات الشكلية لتؤسس لدبلوماسية برلمانية مُتجدِّدة، تُحسن استثمار الاعترافات الدولية، وتدفع نحو مزيد من الدعم لمبادرة الحكم الذاتي، فتُحوِّل كل إقرار بمغربية الصحراء إلى لبنة صلبة تضمن استمرارية السيادة الوطنية، سيما وأن هذه المرحلة ليست مجرد دعوة للتغيير، بل استنهاض للعزائم الوطنية، وانطلاق نحو آفاق أرحب من الترافع الدبلوماسي والحزبي، بما يرسِّخُ مغربية الصحراء في ضمائر الأصدقاء ويُضعِف حُجَجَ الخصوم.

وجاء الخطاب الملكي مُثقلا بالدلالات والرسائل الموجهة حول الوحدة الترابية للمملكة، فضلا عن العتاب المبطّن للأحزاب السياسية والبرلمان ليضعهما أمام مسؤولية جسيمة في تفعيل دور الدبلوماسية الموازية للدفاع عن القضية الأولى للبلاد، وهو يشدد على ضرورة العمل لإقناع الدول القليلة التي ما زالت تتخذ مواقف مناوئة لمنطق الحق والتاريخ، مستشهداً بالحجج القانونية والسياسية والتاريخية والروحية التي تثبت شرعية مغربية الصحراء، إذ دعا عاهل البلاد إلى تضافر جهود جميع المؤسسات والهيئات الوطنية، الرسمية والحزبية والمدنية، من أجل تنسيق فعّال يضفي النجاعة على تحركاتها، مذكّرا البرلمانيين بالدور المحوري للدبلوماسية الحزبية والبرلمانية في كسب المزيد من الاعترافات، وتوسيع دعم المجتمع الدولي لمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد للنزاع، كما شدد على ضرورة التنسيق بين مجلسي البرلمان، واعتماد هياكل تنظيمية ملائمة وأطر بشرية مؤهلة، بحيث تُختار الوفود بعناية وفق معايير الكفاءة والاختصاص، سواء في اللقاءات الثنائية أو على الساحة الدولية، لتكون قوة ضاغطة تدافع عن مصالح المملكة بثقة واحترافية.

الخارجية والبرلمان يلتقطان توجيهات الخطاب

من جانبها، التقطت وزارة الشؤون الخارجية والمؤسسة التشريعية بغرفتيها الإشارات التي وضع أسسها الخطاب الملكي الأخير، الداعي إلى تعزيز الفعالية الدبلوماسية البرلمانية وتوسيع دورها في الدفاع عن القضية الوطنية استعدادًا للمرحلة المقبلة، التي تتطلب تفعيلًا مستمرًا واحترافيًا للدبلوماسية الموازية حيث بدا واضحًا أن هناك ضرورة ملحة لإعادة صياغة أدوار البرلمانيين المغاربة في الساحة الدولية، كما ربطا معًا بأهمية تطوير هذه الأدوار، مؤكّدين على ضرورة إعادة النظر في تركيبة البرلمانيين الذين يمثلون المملكة في المنتديات الدولية، بما يضمن تكثيف حضور المغرب وتعزيز صوته في مختلف المحافل، مع هيكلة مديرية العلاقات الخارجية والتعاون بإدارة مجلس النواب، وتزويدها بأطر إضافية مؤهلة، بما يتيح للمؤسسة البرلمانية الترافع بكفاءة وفعالية.

أبدت وزارة الشؤون الخارجية انفتاحها الكامل على تمكين البرلمانيين من جميع الأدوات اللازمة لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية، إيمانًا منها بأهمية التنسيق بين مختلف الهيئات الوطنية لتعزيز الموقف المغربي على المستوى الدولي.

وفي سياق هذا التوجه، أبدت وزارة الشؤون الخارجية انفتاحها الكامل على تمكين البرلمانيين من جميع الأدوات اللازمة لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية، إيمانًا منها بأهمية التنسيق بين مختلف الهيئات الوطنية لتعزيز الموقف المغربي على المستوى الدولي.

وشدد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، على أن «الدبلوماسية البرلمانية هي ممارسة يومية وليست محصورة في المناسبات»، وذلك في رده عن مداخلات نواب الأمة خلال جلسة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة في لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، الذي تعهد فيه بجاهزية الوزارة لتقديم كافة المعطيات المتعلقة بكل القضايا، خاصة القضية الوطنية والقضية الفلسطينية، لمساعدة النواب في أداء مهامهم الدبلوماسية، موردا أن «الأكاديمية الدبلوماسية تظل في خدمة النواب لتعزيز تدريبهم، مع توفير خبرات متميزة في المجال الدبلوماسي لدعم الدبلوماسية البرلمانية».

أما رئيس مجلس النواب، راشيد الطالبي العلمي، فقد اعتبر حث الخطاب الملكي على إعادة النظر في تركيبة البرلمانيين الذين يمثلون المغرب في البرلمانات الدولية، توجيها حازما يقتضي هيكلة مديرية العلاقات الخارجية والتعاون بالغرفة الأولى للبرلمان وجعلها تشمل أطرًا إضافية لتعزيز الترافع أمام هذه البرلمانات، لافتا إلى أن البرلمان المغربي ينتمي إلى 18 منتدى برلماني متعدد الأطراف في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا، ومشاركته ملاحظًا أو عضوا كاملا في هذه المنتديات تتيح له فرصة مستمرة للدفاع عن القضية الوطنية.

نشاط دبلوماسي دؤوب للبرلمان

وانفتح المغرب على الدبلوماسية البرلمانية بهدف تدعيم الدبلوماسية الرسمية من أجل الدفاع عن القضايا العادلة ومصالح الوطن الحيوية، كما نص على ذلك الفصل العاشر من دستور 2011، على اعتبار أنها تتملك عددا من الآليات التي يمكنها اللجوء إليها.

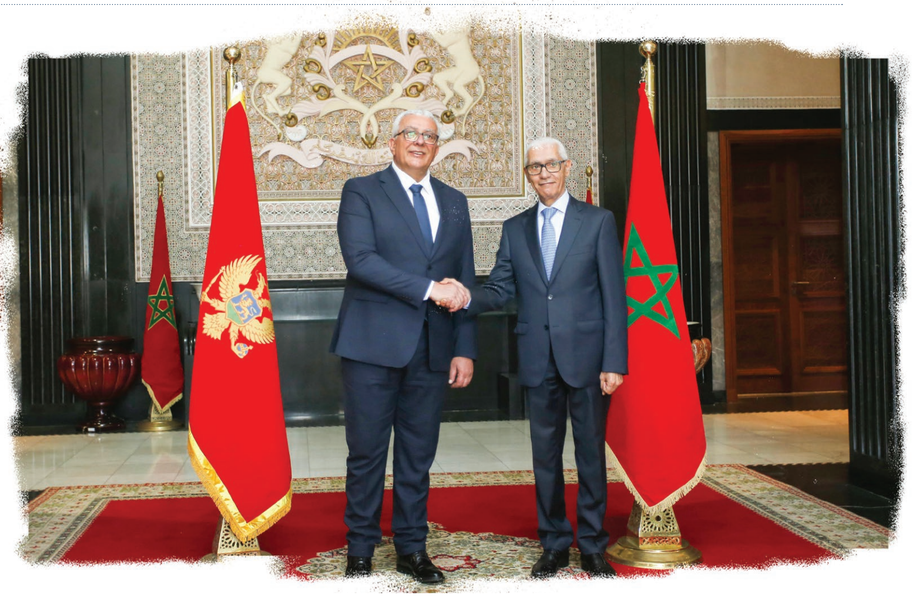

وبالفعل، حققت الدبلوماسية الموازية حصيلة مهمة طيلة السنوات الماضية، وتصاعدت وتيرة عملها خلال السنة الثالثة من الولاية التشريعية 2021-2026 بتعزيز حضورها في مختلف المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية، والمشاركة الفاعلة لمجلس النواب في أشغال المنظمات البرلمانية القارية والدولية والجهوية، مؤكدا حضوره في مجال الدبلوماسية البرلمانية سواء في الشق المرتبط بالعلاقات الثنائية واستقبالات الوفود الأجنبية الدبلوماسية أو البرلمانية في المملكة، ونشاطات مجموعات الصداقة وأنشطة الشراكة والتعاون.

وبرز مجلس النواب فاعلا مؤثرا في مختلف الفضاءات البرلمانية، سواء على الصعيد الإفريقي، الفرنكفوني، الأوروبي، العربي، الإسلامي، الأمريكي اللاتيني أو الآسيوي، واستطاع أعضاء المجلس استثمار هذا الحضور لتعزيز الترافع عن القضايا الوطنية والدفاع عن المصالح الاستراتيجية للمملكة، وإبراز موقف المغرب إزاء القضايا الإقليمية والدولية الملحة، كما ساهم هذا التفاعل في تعزيز تبادل الخبرات مع البرلمانات الأخرى، وتوطيد العلاقات الثنائية، بما يعكس نهجًا دبلوماسيًا فعّالًا يعزز موقع المغرب في المشهد البرلماني الدولي.

ووفق معطيات حصلت عليها «الصحيفة»، حول حصيلة أنشطة مجلس النواب للسنة التشريعية 2024-2023، فإن المجلس، على مستوى العلاقات متعددة الأطراف، شارك في 7 فعاليات دولية و4 في الفضاء الإفريقي و10 لقاءات على مستوى الفضاء الأورومتوسطي، بينما شهد الفضاء العربي والإسلامي 14 مشاركة، إضافة إلى 6 لقاءات في أمريكا اللاتينية.

وعلى صعيد المؤتمرات الموضوعاتية متعددة الأطراف، فقد بلغ عدد المشاركات وفق المعطيات التي توصلت إليها «الصحيفة» 8 لقاءات، مما يعكس اهتمام المجلس بالقضايا ذات الأبعاد العالمية، بدءًا من الذكاء الاصطناعي إلى التغير المناخي والتنمية المستدامة.

أما في ما يخص الدبلوماسية البرلمانية الثنائية، فقد شهدت السنة التشريعية الثالثة من الولاية الحادية عشرة نشاطًا ملحوظًا، تمثل في استقبال مجلس النوب 44 شخصية بارزة، من رؤساء برلمانات وسفراء وشخصيات رفيعة المستوى من مختلف القارات.

وسجّل المجلس، خلال الفترة ذاتها، 16 زيارة لوفود أجنبية إلى المغرب مقابل 5 زيارات برلمانية مغربية إلى الخارج، ما يعكس انفتاحًا متزايدًا على توثيق التعاون مع الشركاء الدوليين.

كما تضمنت أنشطة مجموعات الصداقة البرلمانية خلال السنة التشريعية الثالثة من الولاية الحادية عشرة لقاءً مع السفير الألماني في فبراير، وبلغ عدد أنشطة الشراكة والتعاون 5 أنشطة، ما يؤكد حرص المجلس على تعزيز جسور التعاون الدولي.

لجنة الخارجية راضية بحصيلة دبلوماسيتها

وتُجسّد هذه الحصيلة توجيهات الملك محمد السادس الداعية إلى إرساء دبلوماسية برلمانية فعّالة ومؤثرة، تتماشى مع الدينامية المتزايدة التي يشهدها ملف الصحراء المغربية والتحديات الإقليمية والدولية، كما تنسجم هذه الجهود مع الفصل العاشر من دستور 2011، الذي يعترف بأهمية الدبلوماسية البرلمانية آليةً لدعم الدبلوماسية التقليدية، من خلال استثمار إمكانات التعاون متعدد الأطراف والعلاقات الثنائية، وقد أثمرت هذه المقاربة نتائج ملموسة، تجلّت في الحضور «الفاعل للبرلمان في مختلف المنتديات الدولية، مما يعزز قدرة المغرب على التأثير في القضايا الاستراتيجية، ويدعم استدامة مصالحه الحيوية على الساحة العالمية»، وفق ما أكده مجموعة من البرلمانيين والفاعلين في الدبلوماسية البرلمانية والحزبية، فضلا عن خبراء تواصلت معهم «الصحيفة».

وبهذا الصدد، أشادت سلمى بنعزيز، رئيسة لجنة الخارجية بمجلس النواب، بالدور الحيوي الذي باتت تلعبه الدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الموقف المغربي بخصوص قضية الوحدة الترابية، خصوصا في السنوات الأخيرة التي شهدت زخماً كبيراً في دعم مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب عام 2007، وحاز اعترافاً متزايداً من دول عديدة، خاصة على مستوى الأمم المتحدة، كونه حلًّا جديا وواقعيا للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وأبرزت بنعزيز، في حديثها لـ«الصحيفة»، أن الدبلوماسية البرلمانية نجحت في توسيع شبكة العلاقات الثنائية مع العديد من الدول، إذ اعتمد مجلس النواب على لغة دبلوماسية متخصصة تتناسب مع مواقف كل دولة، سيما وأن هناك دول تدعم بشكل واضح مغربية الصحراء، بينما دول أخرى تؤيد الحكم الذاتي، فيما تحتاج بعض الدول إلى فهم أعمق لأبعاد القضية المغربية، مشيرة إلى أن «هنا يتجلى دور البرلمانيين في توضيح الأبعاد التاريخية والشرعية لهذه القضية، إضافة إلى إبراز التطور التنموي الذي شهدته المملكة المغربية، لا سيما في الأقاليم الجنوبية، بما يعكس الانخراط في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقيادة الملك محمد السادس».

وشدّدت بنعزيز على أن التكامل بين الدبلوماسية الرسمية والبرلمانية ساهم في تحقيق إشعاع كبير للمملكة دولياً، وذلك بفضل السياسة الرشيدة التي انتهجها الملك محمد السادس في تعزيز مكانة المغرب ودفاعه المستمر عن قضاياه الوطنية العادلة، بيد أنه ورغم النجاحات المحققة، أكدت رئيسة لجنة الخارجية بمجلس النواب أن الخطاب الملكي الأخير رسم معالم رؤية جديدة وثورة هيكلية للدبلوماسية البرلمانية، ما يستدعي مضاعفة الجهود لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة للمستقبل.

+ ... ·

الدبلوماسية البرلمانية نجحت في توسيع شبكة العلاقات الثنائية مع العديد من الدول، إذ اعتمد مجلس النواب على لغة دبلوماسية متخصصة تتناسب مع مواقف كل دولة، سيما وأن هناك دول تدعم بشكل واضح مغربية الصحراء، بينما دول أخرى تؤيد الحكم الذاتي

لجنة الصداقة مهّدت الطريق للاعتراف الفرنسي

يفخر العديد من النواب البرلمانيين، ممن تواصلت معهم «الصحيفة»، بالدور المحوري الذي اضطلعت به الدبلوماسية البرلمانية في تقريب وجهات النظر بين الرباط وعواصم الدول المعترفة أخيرا بمغربية الصحراء، ولعل أبرزها باريس، خاصة في ظل فترة حساسة من العلاقات الثنائية، إذ إن هذه الجهود المكثفة بحسبهم لم تقتصر على الحوار والترافع بل ارتقت لتصبح قوة دافعة نحو تعزيز الثقة المتبادلة، مما أثمر في نهاية المطاف اعتراف فرنسا بمغربية الصحراء بشكل صريح، تجلّى هذا خلال زيارة الدولة التي قام بها الرئيس إيمانويل ماكرون للمملكة، حيث أعلن التزام باريس بالدفاع عن المبادرة المغربية للحكم الذاتي في مختلف المحافل الدولية، مؤكدًا بذلك موقع فرنسا، العضو الدائم بمجلس الأمن، شريكًا أساسيا في دعم السيادة المغربية.

وفي تصريح خص به «الصحيفة»، أكد محمد زيدوح رئيس لجنة الصداقة المغربية-الفرنسية في مجلس المستشارين، أن مجموعات الصداقة البرلمانية لعبت دورًا محوريًا في تقوية أواصر التعاون مع الشركاء الفرنسيين، مما أسهم في تحقيق تقارب استراتيجي بين الرباط وباريس، سيما بعد الأزمة الدبلوماسية الأخيرة، مشيرا إلى أن هذه الجهود كانت جزءًا من رؤية جديدة ترتكز على الترافع المستمر عن قضية الصحراء المغربية، معتمدين على مرجعيات تاريخية وأدوات دبلوماسية لإثبات شرعية الموقف المغربي. وأوضح رئيس اللجنة أن العمل المتواصل مع مجلس الشيوخ الفرنسي خلال السنوات الثلاث الماضية أثمر عن تفاهمات مهمة، حيث كانت فرنسا دائمًا شريكًا داعمًا للوحدة الترابية للمملكة، بيد أنه ورغم التأخر في اتخاذ خطوات حاسمة بعد إسبانيا التي سبقت إلى الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه ودعمها لمبادرة الحكم الذاتي، ففرنسا كانت دائمًا إلى جانب المغرب منذ تقديم مبادرة الحكم الذاتي عام 2007، كما أن نجاحات الدبلوماسية الموازية، التي شملت جهود البرلمانيين والنقابات والأحزاب والمجتمع المدني، جاءت بتوجيهات من الملك محمد السادس، حيث تحقق اختراق كبير تجسد في الموقف الفرنسي الداعم للوحدة الترابية للمغرب، واعتبر هذا التحول انتصارًا للدبلوماسية المغربية، التي استطاعت توظيف كل أدواتها لتوسيع دائرة الدعم الدولي.

وشدّد زيدوح على أن الدور الأساسي لمجموعات الصداقة البرلمانية لا يمكن أن يحل محل الدبلوماسية الرسمية، بل يأتي مكمّلاً لها في إطار رؤية متكاملة قائمة على تعليمات الملك، منبّها إلى أن التعاون مع مجلس الشيوخ الفرنسي أسفر عن توجيه رسالة من ممثليه لرئيس الجمهورية الفرنسية، تحثه على تعديل موقف باريس لصالح دعم الوحدة الترابية للمغرب، وهو ما اعتبره إنجازًا لا يُستهان به.

أزمة النُّخب وضعف الترافع

وعلى الرغم من مشاعر الرضا التي عبّر عنها العديد من نواب الأمة إزاء أدوار الدبلوماسية البرلمانية وما حققته في السنوات الأخيرة، فإن أصواتًا أخرى تتعالى من داخل المشهد السياسي، تعتبر أن هذه الجهود لم ترقَ بعد إلى مستوى النجاعة المطلوبة في التأثير الفعلي على مراكز القرار الخارجي، إذ يعتبر هؤلاء أن الدبلوماسية البرلمانية، رغم بريقها، ما تزال محكومة بظرفية موسمية، وتفتقر إلى الرؤية المستدامة والآليات الكفيلة بتحويلها إلى قوة ضاغطة مؤثرة.

ويربط المنتقدون ذلك بما يسمونه أزمة النخب، التي باتت تعيق هذه الدبلوماسية عن بلوغ كامل إمكاناتها، وهذا ما تناغم من جهة ثانية، مع مضامين الخطاب الملكي الذي عاتب البرلمانيين وهو يذكّرهم بأهمية الدبلوماسية الحزبية والبرلمانية في تعزيز الاعتراف الدولي بمغربية الصحراء، والترويج لمبادرة الحكم الذاتي باعتبارها حلا نهائيا ووحيدا لهذا النزاع المفتعل.

ويتفق محمد غربي، رئيس لجنة الخارجية خلال الولاية التشريعية السابقة، مع الانتقادات التي وُجهت للدبلوماسية البرلمانية، مشدّدا على أن هذا الاختلال مرتبط بشكل وثيق بعدم تمكن النخب البرلمانية من الآليات اللازمة للترافع الفعّال، فضلا عما وصفها بـ «أزمة النخب» التي باتت تتخبّط فيها المؤسسة التشريعية نتيجة لضعف التأطير الحزبي.

غربي، في حديثه لـ«الصحيفة»، شدّد على أن هذا العتاب ليس جديدًا في الخطاب الملكي، بقدر ما هو تحذير صارم وواقعي جاء بلغة واضحة وصريحة في توجيهات عاهل البلاد الأخيرة للبرلمان، وهو عتاب مؤسس على معطيات صحيحة تتعلق بشكل أساس بكيفية اشتغال البرلمان وطبيعة الأفراد الذين يصلون إليه، مُنبّها في هذا السياق إلى أن «العديد من البرلمانيين يفتقرون إلى الكفايات الأساسية التي تمكنهم من أداء دورهم الدبلوماسي على النحو المطلوب».

وأوضح المتحدث أن «المعرفة القانونية، والتواصلية، واللغوية، هي عناصر حيوية لا يمكن للبرلماني أن يضطلع بمسؤولياته الدبلوماسية بدونها، وبالتالي لا يمكن توقع نجاح دبلوماسية برلمانية فعّالة في غياب هذه المهارات»، موردا «فاقد الشيء لا يعطيه، وبالتالي البرلماني الذي لا يمتلك النصاب المعرفي المطلوب في ملف حساس كقضية الصحراء، لن يستطيع أن يحقق التأثير المطلوب في المحافل الدولية».

وفي السياق ذاته، شدد غربي على أن البرلمان يمنح فرصًا كبيرة يمكن استثمارها لتعزيز الدبلوماسية البرلمانية، من خلال مجموعات الصداقة التي تتجاوز المائة، والشعب البرلمانية التي تصل إلى عشرين، بالإضافة إلى عمل اللجان البرلمانية، بما فيها اللجان الموضوعاتية، التي يمكن أن تكون منابر حيوية للترافع لصالح قضية الوحدة الوطنية، مؤكدا ضرورة تسلح البرلمانيين بالمعرفة العميقة بتاريخ القضية الوطنية وتطوراتها، بدءًا من المعطيات التاريخية الأساسية حول أحقية المغرب في صحرائه، وصولًا إلى التطورات الحديثة على الصعيدين الإفريقي والدولي.

ويرى رئيس لجنة الخارجية الأسبق أن البرلماني «بدون الخلفية المعرفية لا يمكنه أن يكون فعّالًا في عمله الدبلوماسي، تماما كما أضحى من الضروري توثيق التعاون بين البرلمان ووزارة الخارجية، سيما وأن هذه الأخيرة تمتلك معطيات دقيقة ومفصلة حول قضية الصحراء، ما يتطلب إرادة حقيقية من البرلمان لاستثمار هذه المعلومات بالشكل الأمثل».

الدخيل: يوجد استهتار بملف الصحراء

من جانبه، عدّ البشير الدخيل، القيادي السابق في جبهة البوليساريو والأكاديمي المتخصص في قضايا الصحراء، أن الخطاب الملكي الأخير وضع النقط على الحروف، وكان واضحًا بوضع المسؤولية على عاتق كل معني بالملف.

وأوضح الدخيل في تصريح لـ «الصحيفة»، أن الملك دائمًا ما يطالب بتحمل المسؤولية في كافة القطاعات، وأن التغيير الذي دعا إليه لا يعني مجرد التغيير من أجل التغيير، بل هو دعوة لإعادة النظر في الاستراتيجيات المعتمدة والمنهجيات المتبعة لتحقيق الأهداف المرجوة، بما فيها على مستوى الدبلوماسية البرلمانية، مسجلا أن التغيير الذي تحدث عنه الملك «ليس مجرد كلمة بل نهضة شاملة تتطلب تكييفًا للأعمال والخطابات القائمة، مع ضرورة أن يكون هناك إقناع لجميع الأطراف، بما في ذلك أولئك الذين قد يكونون مترددين أو مشككين».

وشدد المتحدث على أن التغيير يتطلب الكثير من الجهد والمراجعة، خاصة ما يتعلق بتقييم جدوى الأعمال التي تقوم بها الهيئات الجمعوية والاجتماعية والسياسية المعنية بالقضية، من خلال قياس نتائجها الفعلية وتأثيرها على أرض الواقع، معتبرا أنه «لا يمكن الحديث عن تغيير أو نجاح في ملف الصحراء إذا كانت النخب التي تدافع عن القضية تفتقر إلى القدرة على الترافع الفعّال».

واعتبر أن قضية الصحراء ليست مجالًا للعبث أو الاستهتار، بل هي قضية بالغة الأهمية، لا يمكن لأي شخص التحدث عنها دون امتلاك المعرفة العميقة بالملف ومعطياته التاريخية والسياسية، ودعا إلى القطع مع «هذه الفوضوية في التعامل مع القضية، لأن أي تحليلات تفتقر إلى المعرفة الدقيقة قد تسيء للقضية من دون نية سيئة»، محذرًا من أزمة النخب التي يعاني منها المجتمع، وهو ما يعني أن فهم الملف بعمقه يتطلب تكوينًا صارمًا ووعيًا كاملًا بأبعاده، سيما أن الدفاع عن قضية كقضية الصحراء لا يمكن أن يتم من دون معرفة تامة بتاريخها ومسارها وأسبابها.

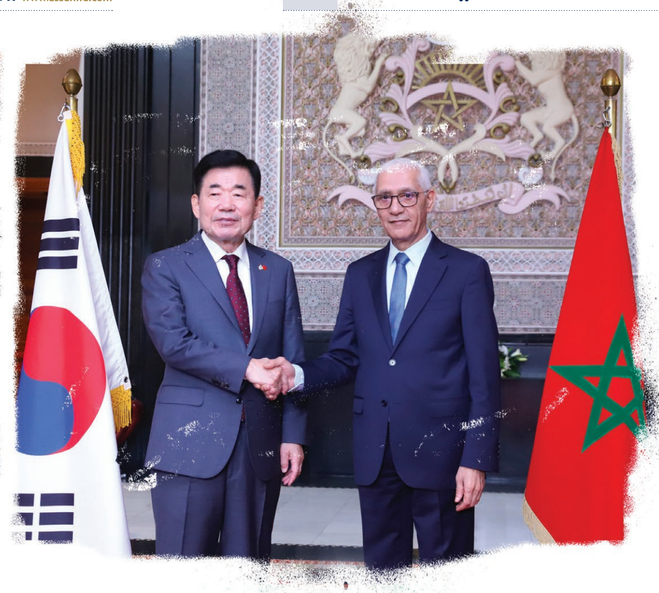

مجلس المستشارين بصدد دراسة وتحليل الدول التي ما تزال مواقفها غير داعمة لموقف المملكة وتحمل تعاطفًا مع الجبهة الانفصالية بسبب غياب فهم دقيق للنزاع المفتعل

التكوين الحزبي والبرلماني ضرورة ملحة

أمّا المحلل السياسي المتخصص في العلاقات الدولية، حسن بلوان، فقد عزا ما تحقق من نجاحات في السياسة الخارجية، خاصة في قضية الصحراء المغربية، إلى العقيدة الدبلوماسية الجديدة التي تبنتها المملكة، بانتقالها من مرحلة معالجة المشاكل إلى مرحلة المبادرة والتحكم الفعلي في مجريات الملف، غير أنه أعرب عن أسفه لكون الدبلوماسية البرلمانية والحزبية ما تزالان في موقف المتفرج، عازفين عن الإسهام الفعلي في هذه الدينامية، رغم العلاقات التي تربط البرلمان المغربي مع عشرات المنتديات البرلمانية والاتفاقات الثنائية مع المشرعين في مختلف أنحاء العالم.

ويؤكد بلوان، في حديثه لـ «الصحيفة»، أن تفعيل الدبلوماسية المغربية يتطلب تكوينًا متينًا للفاعلين الحزبيين والبرلمانيين، لافتًا إلى أن الأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية كبيرة في اختيار مرشحيها الذين يفتقرون في الغالب إلى الكفاءة المهنية والوعي بحجم القضية الوطنية وأبعادها، سيما وأن بعض الشخصيات تستفيد من السفريات الخارجية دون أن يكون لها أي تأثير ملموس على مصالح المغرب، خاصة ما يتعلق بالقضية الأولى للمملكة، وهي الوحدة الترابية.

وأردف أن مسؤولية الأحزاب والفرق البرلمانية تبقى كبيرة في هذا الشأن، مما يؤثر بشكل مباشر على فعالية الدبلوماسية البرلمانية، فيما، ورغم الميزانيات الكبيرة المخصصة لمديرية العلاقات الخارجية والتعاون في البرلمان، تبقى غائبة عن أداء مهامها الأساسية، لذلك، دعا إلى ضرورة إعادة هيكلة هذه المديرية وتفعيلها، من خلال تعزيزها بكفاءات وخبراء، خاصة أن العديد من البرلمانيين يفتقرون إلى المهارات الضرورية.

وفي سياق متصل، أكد بلوان أن البرلمانات تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التواصل بين الشعوب، مشيدًا بدور مجلس المستشارين في تغيير مواقف بعض الدول في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، ومع ذلك، اعتبر أن هذا الدور يبقى غير كاف مقارنة بالزخم الذي تحظى به قضية الصحراء المغربية في الساحة الدولية، وبهذا الصدد، طالب الأحزاب السياسية بمراجعة أساليب تعاملها مع العلاقات الخارجية، خصوصًا تلك التي تتمتع بعلاقات وثيقة مع مكونات يسارية وإسلامية على مستوى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، والتي لم تقدم الكثير للقضية الوطنية، مؤكدا ضرورة تدارك أخطاء الدبلوماسية البرلمانية، وتحمل الجميع مسؤولية التوصل إلى تسوية نهائية لهذا النزاع المفتعل، من أجل أن يركز المغرب ومؤسساته على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وصفة السلف لإنجاح دبلوماسية الخلف

ورغم الانتقادات الموجهة إلى البرلمان والبرلمانيين، فإن تزايد الممارسات الدبلوماسية في المؤسسة التشريعية يعكس ضرورة إعادة النظر في دورها في الساحة الدولية، في ظل التطورات المتسارعة وتعقيد القضايا الجيوسياسية، بشكل يبرز الحاجة الملحة لرسم صورة واضحة في مجال الدبلوماسية بما يتلاءم مع المرحلة المقبلة، كما يشير إلى ذلك محمد غربي، رئيس لجنة الخارجية في الولاية التشريعية السابقة، الذي طالب مجلس النواب بتثمين «دبلوماسية الردهات»، التي تقتضي من البرلمانيين أن يكونوا مستعدين لتمرير خطابهم بشكل دقيق ومدروس في مختلف اللقاءات والمناسبات التي يحضرونها، مع التركيز على القضايا الوطنية، وفي مقدمتها قضية الصحراء المغربية. ويضيف غربي، في حديثه لـ «الصحيفة»، أن على الهيئات السياسية الجادة تمكين برلمانييها من أدوات حجاجية متقنة ومترجمة إلى عدة لغات، مشيرًا إلى أن بعض الأحزاب المغربية قد بدأت بالفعل بتوفير هذه الأدوات مثل حزبي العدالة والتنمية والاستقلال، اللذين يقدمان مراجع بلغات متعددة.

وشدد المتحدث على أهمية التدريب المستمر للبرلمانيين من خلال برنامج تكويني تضطلع به الأكاديمية الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية، لافتا إلى أن هذا الجهد في وضع البرنامج في إطاره العام سبق أن وضعته اللجنة عندما كان يرأسها «لكن لم نشرع فيه لأنه يحتاج لموافقة من رئيس البرلمان وتنسيق في مستوى أعلى من لجنة الخارجية، مع العلم أن مقترحنا يصب في أن يبدأ الأمر بالأشخاص في الصفوف الأولى، أي مسؤولو اللجان، ثم رؤساء باقي اللجان بناء على الأولوية ليقع التكوين على هؤلاء للاضطلاع بمهامهم».

من جانب آخر، أكد غربي أن البرلمان المغربي يجب أن يسهم بشكل أكبر في ترويج مفهوم «الحكم الذاتي» الذي طالما مارسه المغرب، سواء في صورته التاريخية التقليدية أو الحديثة، خاصة في سياق الاعترافات الدولية التي تدعم الموقف المغربي، منبها إلى أنه رغم التحديات المالية التي حالت دون تطبيق بعض المشاريع في الماضي، فقد نجحت لجنة الخارجية الحالية في تجاوز تلك العقبات، مما يشكل خطوة هامة نحو تعزيز الدبلوماسية البرلمانية، مشيرا إلى أهمية تجاوز البرلمان المنطق السياسي الضيق في تعامله مع القضايا الوطنية، وأن يعمل بما راكمته التجارب السابقة، مع الدفع نحو تنمية حقيقية في جميع المجالات، من منطلق أن البرلمان يمكن أن يكون سندًا قويًا للدبلوماسية الرسمية، ويعكس صورة برلمان فعال وناجح على الساحة الدولية.

الغرفة الثانية تكثف التحركات لتطويق «الأكاذيب»

ووفق ما لمسته «الصحيفة»، خلال تواصلها المباشر مع مختلف هياكل المؤسسة التشريعية، أبان البرلمان بغرفتيه عن استيعاب عميق لمضامين الخطاب الملكي السامي، إذ أصبح التفاعل مع توجيهاته الملكية أمرًا محسوسًا في مختلف أروقته، كما استقر في وجدان الجميع أن المرحلة الجديدة التي دخلها ملف الصحراء المغربية تستوجب التزامًا استثنائيًا من الجميع.

ومن خلال تواصلنا مع مكتب مجلس النواب ولجنة الخارجية في الغرفة الأولى، وكذلك مجموعات الصداقة في الغرفة الثانية، أكدوا أن إرادة العمل قد تجسدت فعلاً في مواقفهم، حيث تعهدوا بمضاعفة الجهود وتكثيف التحركات لتكسير الحواجز التي طالما أعاقت تقدم القضية الوطنية، ولم يعد خافياً أن تلك الهياكل البرلمانية قد وضعت نصب أعينها هدفًا واحدًا، يتمثل في إغلاق ملف النزاع المفتعل، ليكون البرلمان سندًا حقيقيًا للدبلوماسية الرسمية في مواجهة تحديات المرحلة.

وفي هذا الإطار، قال رئيس مجموعة الصداقة المغربية الفرنسية، محمد زيدوح، إنهم في مجلس المستشارين، يدركون تمامًا أن الدبلوماسية الموازية أصبحت عنصرًا أساسيًا في مسار تعزيز مكانة المملكة على الساحة الدولية، وهو العصب الذي سيباشرون العمل عليه بكل جدية في المرحلة المقبلة في إطار التوجيهات الملكية السامية، التي دعا فيها الملك إلى العمل على ضرورة تكثيف الجهود من أجل الدفاع عن القضية الوطنية.

وكشف زيدوح أن مجلس المستشارين بصدد دراسة وتحليل الدول التي ما تزال مواقفها غير داعمة لموقف المملكة وتحمل تعاطفًا مع الجبهة الانفصالية بسبب غياب فهم دقيق للنزاع المفتعل، مؤكدا أنه «سنقوم بتحديد هذه الدول بدقة، ونتوجه إليها بالتفصيل، مبدين استعدادنا للانفتاح على الأحزاب السياسية في تلك البلدان، ومناقشتها بحجج تاريخية وسياسية تقطع الشك باليقين حول حقنا في صحرائنا، كما سنعمل على توظيف الدبلوماسية البرلمانية بشكل أكثر فعالية، خاصة عبر مجموعات الصداقة التي يعمل مجلس المستشارين على تنشيطها، حيث سيبدأ البرلمانيون من الغرفة الثانية في استثمار علاقاتهم مع نظرائهم في مختلف القارات، لنشر الوعي حول قضيتنا، وسنركز على استغلال كل فرصة متاحة في المنتديات الدولية والملتقيات السياسية لضمان ترويج قضيتنا الوطنية بأفضل صورة».

وذكّر المستشار بأن المرحلة المقبلة تتطلب منهم إرساء معايير جديدة للعمل، قائمة على التفاعل المستمر مع وزارة الخارجية ومؤسسات الدولة المعنية، موردا: «هذه المرة، نحن أمام فرصة جديدة، استثمارها هو السبيل لتغيير المعادلة لصالحنا، ولقد أشار الملك إلى ضرورة تجهيز أطر دبلوماسية قادرة على مواجهة التحديات القادمة، وهو ما سنعمل على تحقيقه عبر برامج تكوينية خاصة، وتنسيق أكبر بين اللجان البرلمانية، وكذلك مع الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني».

وشدد زيدوح على أن الوقت الآن «للعمل الجاد والمركّز من أجل استكمال ما بدأه الآخرون وتحقيق ما لم يتحقق بعد، لضمان إجماع دولي حول قضيتنا، وإغلاق هذا الملف المفتعل، ونحن نعلم أن الوقت لا يرحم، لذلك سنتطلق من هنا، وعلى كافة المغاربة أن يكونوا جزءًا من هذا الجهد الوطني المبذول لتحقيق تطلعاتهم في هذه القضية التي هي قضية كل بيت مغربي».

مجلس النواب يتأهب بكل حزم

بدورها، شرعت لجنة الخارجية في مجلس النواب في الاستجابة للدعوة الملكية من خلال وضع خطة هيكلية تروم تكثيف اللقاءات الثنائية مع الدول التي ما تزال تشوب مواقفها بعض الغموض أو سوء الفهم بشأن هذا الملف، وفق ما أكدته رئيستها سلمى بنعزيز لـ «الصحيفة»، موردة أنه «يمكننا القول بثقة ويقين أن لجنة الخارجية قد التزمت بكل حزم واهتمام بتعزيز فاعلية الدبلوماسية البرلمانية، وهي أكثر عزما من أي وقت مضى على تكثيف اللقاءات الثنائية مع الدول التي ما زالت تكتنف مواقفها بعض الغموض أو، لنقل، تعاني من سوء الفهم بشأن بعض جوانب الملف الوطني».

رغم الانتقادات الموجهة إلى البرلمان والبرلمانيين، فإن تزايد الممارسات الدبلوماسية في المؤسسة التشريعية يعكس ضرورة إعادة النظر في دورها في الساحة الدولية، في ظل التطورات المتسارعة وتعقيد القضايا الجيوسياسية

ويحسب سلمى بنعزيز «هذه اللقاءات ستكون فرصة ثمينة لتعميق العلاقات وتعزيز التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة التي إما اعترفت بمغربية الصحراء أو تدعم مخطط الحكم الذاتي، بما يضمن لنا دعمًا متواصلاً في هذا السياق الحساس»، مؤكدة أن اللجنة التي ترأسها ستعمل أيضا «على تنظيم أيام دراسية وندوات متخصصة تركز على مستجدات قضية الوحدة الترابية، خاصة فيما يتعلق بالآليات الحديثة للترافع عن هذه القضية المصيرية».

وزادت المتحدثة: «إننا مدركون تمامًا أن المرحلة المقبلة تتطلب منا تجديد أدوات العمل وآليات التواصل، لأننا لن نقتصر بعد اليوم على خطاب تقليدي أو تدبيري، بل سنعتمد خطابًا عميقًا وجريئًا، خطابًا يعكس التغيير الجذري الذي يشهده الملف الوطني في ظل التطورات الأخيرة، كما أن الدبلوماسية البرلمانية اليوم تلتف حول القيادة الحكيمة للملك محمد السادس، الذي يقود مسارًا دبلوماسيًا متسارعًا، ونحن في لجنة الخارجية، كأعضاء في هذا الحراك الوطني، مستعدون لدعمه بكل الوسائل المتاحة. وسنعمل بشكل فعال في اللقاءات الثنائية، نستقبل الوفود، نرفع سقف الترافع، ونعمل على تجديد أدواتنا التواصلية بما يتلاءم مع المتطلبات الجديدة لهذه القضية الحيوية.. لأن المستقبل يتطلب منا التفاني والمثابرة في نشر الوعي الدولي، والعمل على إزالة أي لبس أو سوء فهم يحيط بقضيتنا، وهي أولوية نوليها كل اهتمام».

حوار مع «الصحيفة»

سلمى بنعزيز: الدبلوماسية البرلمانية في حاجة إلى تقوية آليات الترافع تنسجم مع المرحلة الجديدية التي يعرفها ملف وحدتنا الترابية

سلمى بنعزيز
رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية وشؤون الهجرة والمغاربة المقيمين في الخارج

حاورتها: خولة اجعيفري

- **ما هو تقييمكم لحصيلة ما حققته الدبلوماسية البرلمانية على مستوى لجنة الخارجية بمجلس النواب في غضون السنوات الخمس الأخيرة التي شهد فيها ملف الصحراء دينامية توّجت بتوالي الإقرارات الأممية بمغربية الصحراء وتأييدها لمبادرة الحكم الذاتي، وهل تعتبرون أن الدبلوماسية البرلمانية لعبت دورا إيجابيا بهذا الخصوص؟**

في الحقيقة الدبلوماسية البرلمانية حققت نجاحات ملحوظة ومتميزة في تعزيز الموقف المغربي بشأن قضية المغاربة الأولى وهي قضية الوحدة الترابية، وهذا ما لمسناه من خلال تزايد وتيرة الاعتراف بمغربية الصحراء خصوصا من قبل دول أممية، هذا فضلا عن توسيع دعم مخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب سنة 2007 كونه حلا جديا وواقعيا لهذا المشكل المفتعل.

وبالفعل، يَسعُني القول بكل تأكيد، إن جهود الدبلوماسية البرلمانية لعبت دورا محوريا في توسيع شبكة العلاقات الداعمة للموقف المغربي، سواء عبر اللقاءات الثنائية بعقد مجلس النواب لقاءات مع وفود من مختلف دول قارات العالم، والهدف منها طبعا الترافُع. كل دولة نستعمل معها لغة دبلوماسية خاصة تحكمها مجموعة من المحددات، إذ توجد دول لا تناقش مغربية الصحراء وأخرى تدعم مخطط الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب سنة 2007، كما أن بينها دولا ما يزال لديها خلط ولم تفهم القضية، وهنا يأتي دورنا الخاص في أن نشرح لهم الملف وأبعاده التاريخية والشرعية إلى جانب؛ بطبيعة الحال، التعريف بمستوى التنمية الذي تشهده المملكة المغربية سواء في الشق المتعلق الاقتصادي أو الاجتماعي، فضلا عن الأوراش الملكية الكبرى التي أطلقها الملك محمد السادس.

ونُصِرُّ كثيرا في ترافعنا على الإشارة إلى مسألة التنمية والتحولات التنموية التي شهدتها بلادنا في غضون الخمسة والعشرين سنة الأخيرة، أي منذ اعتلاء الملك محمد السادس عرش أسلافه المنعمين.

هذا كله يدخل في الأدوار اللي تتقلّدُها الدبلوماسية البرلمانية، لهذا أقول إن دورها كان متميزا، وهذا دون أن ننسى حضور البرلمان المغربي وتمثيليته كذلك في مختلف اللقاءات متعددة الأطراف، فهو ينهج فلسفة تنبُذُ وترفُضُ الكرسي الفارغ، يعني المملكة المغربية يجب أن تكون حاضرة في مختلف المحافل الدولية، ويجب أن نستغِلّ أي فرصة لنوصل بها صوتنا ونترافع فيها حول قضيتنا الوطنية، ونُؤكد عدالتها.

وبناء عليه، يمكنني القول إنه إلى جانب الدبلوماسية الرسمية، الدبلوماسية البرلمانية لها دور كبير في التعريف اليوم بقضيتنا الأم وتعزيز شرعيتها في المحافل الدولية، بدليل أن دولا كبرى أضحت تعي مستوى التنمية الذي تعرفه أقاليمنا الجنوبية على غرار مختلف جهات وأقاليم بلادنا، كما أنه اليوم دول العالم تعرف جيدا أن ساكنة الأقاليم الجنوبية تُشارك بشكل فاعل وفعّال في الانتخابات، وهي ممثلة في مختلف المجالس، والوفود التي استقبَلناها مؤخرا أصبحت تُدرك جيدا الحقائق التي كانت مُغيّبة في ملف الوحدة الترابية في علاقة بطبيعة الحال بالنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وهذا نتيجة العمل النوعي الذي جسّدته مشاركة البرلمانيين المغاربة في مختلف هذه المنتديات والمحافل الدولية ، ولعلّ أبرزها انتخاب المغرب في شخص رئيس مجلس النواب، راشيد الطالبي العلمي، عضوا في اللجنة الاستشارية عن مجموعة شمال إفريقيا بمناسبة أشغال فعاليات الدورة الثانية للجمعية العامة لمؤتمر رؤساء المؤسسات التشريعية التي انعقدت مؤخراً شهر أكتوبر الجاري بالعاصمة الغانية، أكرا.

ويعني هذا أن كل هذه التوليفة أو هذا التكامل ما بين الدبلوماسية الرسمية والدبلوماسية البرلمانية أعطانا بالمقابل أيضا إشعاعا قويا للمملكة المغربية في هذا الباب، وبطبيعة الحال هذا مرتبط في المقام الأول بالسياسة التي نهجها الملك محمد السادس في الدفاع والانتصار لقضيتنا.

- **أعاد الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الذي خصص بالكامل لقضية الوحدة الترابية وجهود الترافع عليها، النقاش بشأن تفعيل أدوار الدبلوماسية البرلمانية لتوسيع الدعم لمبادرة الحكم الذاتي، كما أنه تضمن عتابًا للدبلوماسية البرلمانية بسبب بعض «الإخفاقات» في الترافع عن القضية الوطنية. كيف تفسرون هذا العتاب الملكي، وما هي الإجراءات التي ستتخذها لجنة الخارجية لمعالجة هذه النقاط؟**

صراحة، بالنسبة لنا نحن البرلمانيين، الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية في 11 أكتوبر 2024، لمسنا فيه التوجيه والدعوة لأخذ المبادرة والتعامل بشكل شجاع أكثر مع قضية الوحدة الترابية للمملكة، فقد جاء الخطاب واضحاً، وأبرز أننا اليوم في مرحلة أو محطة مفصلية في التعاطي مع ملف الصحراء المغربية، وبالتالي هذه المرحلة تستدعي تضافر الجهود من مختلف القوى الحية في المملكة المغربية، كما أشار إلى ذلك الملك في خطابه السامي، وهذا يعني، أن الدور المطلوب من الدبلوماسية البرلمانية اليوم، أننا أولا يجب أن نمر من مرحلة التدبير إلى مرحلة التغيير، ويجب كذلك أن نتخذ مواقف أكثر شجاعة وأكثر جرأة لأننا اليوم مسلحون بحقيقة وحيدة وهي عدالة القضية كما ذكر الملك محمد السادس.

وأود أن أشير إلى أن دور لجنة الخارجية محدد في النظام الداخلي ولا يخرج عن أدوار البرلمان بصفة عامة ومنها التشريع والمراقبة، فيما بالنسبة للعمل الدبلوماسي للبرلمان فهو بحكم الاختصاص الأول لمكتب المجلس، وبناء على قرارات مكتب المجلس تكلَّف مديرية العلاقات الدولية بتنزيل الاستراتيجية التي يُصادق عليها أو التي يتبناها مكتب المجلس في التعاطي مع الدبلوماسية البرلمانية، وبطبيعة الحالي هذه الاستراتيجية يكون عندها مجموعة من الآليات التي تتضمن العلاقات الثنائية للمجلس، والعلاقات المتعددة الأطراف للمجلس وكذلك ما هو مرتبط بتدبير مجموعة الصداقة، وانسجاما مع هذه الاستراتيجية التي ينزلها المجلس، لجنة الخارجية تلعب دورها.

وبالنسبة لنا، نحن لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج، يمكن أن نقول إننا حقيقة، بوصفنا اللجنة المعنية مباشرة وبشكل أكبر بالدبلوماسية البرلمانية، وإن كان عاهل البلاد وجه خطابه للبرلمانيين برمتهم، لأن كل برلماني أضحى اليوم لديه دور فعّال يجب أن يقوم به في إطار التواصل وأكثر منه الترافع على القضية، سنُضاعف مجهوداتنا وندخل مرحلة التغيير بقوة، فنحن عازمون أكثر من أي وقت مضى على أن نواصل الترافع لصالح قضيتنا الوطنية مجنّدين وراء الملك محمد السادس والدبلوماسية التي يقودها حتى انتهاء عمر هذا النزاع المفتعل.

- **أفهم من كلامك أن لجنة الخارجية مقبلة على تغييرات ربما في الطريقة أو الاستراتيجية أو المنهج وربما أيضًا آليات الترافع انسجاما ومرحلة التغيير هاته التي دعا إليها الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية؟**

نعم، يسعنا القول إننا في لجنة الخارجية بمجلس النواب، نعمل وسنواصل العمل ونرفع وتيرته استجابة للخطاب الملكي بغرض تقوية آليات الترافع لدى الدبلوماسية البرلمانية، من خلال أولاً تكثيف اللقاءات الثنائية، خصوصاً مع الدول التي ما يزال لديها خلطٌ أو لنقُل سوء فهم لبعض من النقاط التي تتعلق بهذا الملف، وبطبيعة الحال، تعزيز وتعميق العلاقات أكثر مع الدول الصديقة والشقيقة، سواء المعترفة رسمياً بمغربية الصحراء أو الداعمة لمخطط الحكم الذاتي من جهة أخرى. أيضا، نحن عازمون بطبيعة الحال على تنظيم أيام دراسية تتعلق بمستجدات قضية الوحدة الترابية، سيّما ما يتعلق بآليات الترافع عن هذه القضية.

وصحيح ما ورد في سؤالك، نحن أيضا في حاجة إلى تجديد الآليات بما أننا سنجدد الخطاب، إذ لن يكون هناك من الآن فصاعدا الخطابُ التدبيري، بل سننهج خطابا معمقا للتغيير، أكثر شجاعة من ذي قبل، وبالتالي نحن بحاجة لآليات تنسجم مع المرحلة الجديدة التي يعرفها ملف الوحدة الترابية.

لكن، عموماً ما يسعني قوله وتأكيده، هو أن الدبلوماسية البرلمانية مجندة وراء الملك محمد السادس والدبلوماسية التي يقودها عاهل البلاد لنساند موقف بلادنا في هذا الملف، ونحن حاضرون من مختلف النقاط والمواقع؛ وكما أسلفت، في اللقاءات الثنائية، إذ نحاول استقبال أكبر عدد من الوفود مع التركيز على الدول التي ما يزال لديها خلطٌ أو لبسٌ في الفهم، وسنعمل كذلك على تجديد الآليات التواصلية والترافعية حول هذا الملف، وهذا ما سنركز عليه في القادم من الأيام.

- **لكنّ الخطاب الملكي دعا أيضا إلى إعادة النظر في تركيبة البرلمانيين الذين يمثلون المغرب في المنتديات البرلمانية الدولية، كيف ستتعاملون مع هذا الأمر؟ وهل تعتبرون أننا نُعاني أزمة نُخب قادرة فعليا على الترافع في قضية ملف الصحراء المغربية؟**

حقيقة، لا يمكن القول إننا نعاني أزمة نُخبٍ بقدر ما يسعنا تأكيد أن هناك حاجة مستمرة ملحة حاليا لتطوير وتكوين الكفاءات بما يتلاءم مع التفاصيل الدقيقة والتاريخية لمستجدات القضية الوطنية، وبالتالي اليوم نحتاج مواكبة تطور هذا الملف من خلال تطوير الكفاءات لنصل لمحصّلة أن يكون هناك انسجام.

> الدبلوماسية البرلمانية حققت نجاحات ملحوظة ومتميزة في تعزيز الموقف المغربي بشأن قضية المغاربة الأولى وهي قضية الوحدة الترابية، وهذا ما لمسناه من خلال تزايد وتيرة الاعتراف بمغربية الصحراء خصوصا من قبل دول أممية

وبكل صدق، اليوم عندما نرى طريقة تدبير مجلس النواب تترسخ لدينا قناعة حازمة؛ وأتحدث هنا من منظوري برلمانيةً شابةً، نستشف أنه اليوم يوجد استقطاب مهم للكفاءات الشابة فضلا عن تطوير مهارات البرلمانيين الحاليين، وهذا جزء لا يتجزأ من جهود المجلس لمواكبة التحديات المتزايدة في المشهد الدبلوماسي، وبالتالي، اليوم أظن أننا يجب أن نمرّ إلى سرعة قصوى لأننا في مرحلة مفصلية وحسّاسة. ويسعني التأكيد أن البرلمانيين، من خلال دعوة الملك محمد السادس إلى تضافر الجهود، أصبحوا واعين بهذه التحديات ومستعدين بطريقة منقطعة النظير لمواكبتها بكل الجدية اللازمة، خاصة أننا اليوم نقترب من استكمال 50 سنة من عمر هذا النزاع المفتعل، وبالتالي آن الوقت لحسم هذا الملف.

ونواب الأمة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، واعون بهذه التحديات وبأننا يجب أن نمر إلى سرعة قصوى، ومن هذا المنطلق يسعني القول إن الخطاب الملكي خلق دينامية كبيرة داخل مجلس النواب اليوم للتعاطي مع قضية وحدتنا الترابية والتفاعل بشكل إيجابي مع التوجيهات الملكية، لعل آخرها أننا تواصلنا بشأن بلاغ لهيئة الأغلبية حول عزمها خلق وحدة ترافعية بشراكة مع الدبلوماسية الرسمية لكي نرى كل شخص من موقعه ومن منظوره وما يستطيع أن يقدمه ويسهم به في تسريع حل هذا الملف.

- **عطفا على هذه الدينامية الجديدة، ألا يمكن اعتبار الترافع عن قضية الصحراء من خلال الدبلوماسية البرلمانية كان محدودًا بسبب نقص الكفاءات أو غياب التكوين المناسب للبرلمانيين في هذا المجال؟**

في الحقيقة، أرغب كثيرا في تأكيد أن الدبلوماسية البرلمانية تحاول وبالفعل تبذل كل مجهودها على أتم وجه. صحيح قد تكون بعض الاستثناءات أو الحالات المعزولة، لكن الاستثناء لا يشكل القاعدة على العموم، فسواء في اللقاءات أو في المجهود الدبلوماسي الذي نقوم به نحن البرلمانيين داخل أرض الوطن من خلال استقبال الوفود أو من خلال تنظيم المؤتمرات أو خلال تمثيلنا للبرلمان المغربي أو المملكة المغربية في بعض المنتديات الدولية أو في بعض اللقاءات الثنائية خارج أرض الوطن، تحضرُ الكفاءة والترافع المسؤول.

لهذا اعذريني أن أقول إن مسألة المحدودية هي الاستثناء وليست القاعدة، إذ إنها تتجسّد في بعض الأحيان عندما يكون النائب البرلماني يتوفر على معطيات عامة أو أحيانا تكون الدقة لكنها ليست متناهية. ما أرغب في قوله إن البرلماني من الممكن أن يتوفر على تفاصيل لكنها ليست دقيقة تماما، وفي هاته الحالة، أي في بعض هذه الأحيان عندما ندخل نقاشات تتطلب تفاصيل دقيقة جدا ولا يكون لدى النائب البرلماني المعطيات لهذه التفاصيل الدقيقة أو معطيات محيّنة في هذه الحالة، أؤكد تماما أنه خوفا على المس بمصالح المغرب يحاول البقاء في حدود التفاعل من خلال المعطيات التي بين يديه فقط.

- **هل يعني ذلك أن عدم تمكين البرلماني من هذه المعطيات الدقيقة والتفاصيل المحيّنة المرتبطة بالقضية الوطنية، التي غالبا ما تتوفر عليها الدبلوماسية الرسمية، يُعيق مهمة ترافعه ويعثّر مهام الدبلوماسية البرلمانية؟**

ما أرغب في تأكيده جزما، أنه لا يوجد تكاسل أو تقاعس من طرف النائب البرلماني، فهو فقط يناقش ويترافع بناء على المعطيات التي يتوفر عليها، كما أنه يحرص أشد الحرص على عدم المس بمصالح البلاد خصوصا عندما يكون النائب البرلماني خارج أرض الوطن، فهو كما نقوله في العامية المغربية «كَيْوَلّيوْ فِيكْ عَشْرَة» للدفاع عن الوحدة الوطنية لبلادنا، لا تكون اللغة ذاتها والظروف نفسها والآليات التي نعتمدها ونحن هنا في المغرب، ولكن تَغيُّر الظروف لا يمنع أن وطنية البرلمانيين ودفاعهم باستماتة عن مغربية الصحراء، وترافعهم بقوة عن قضيتنا الوطنية حاضرة بقوة، وأنا شخصيا أشهد على ذلك.

لقد لمست ورأيت بأم عيني حسّا وطنيا عاليا لدى النواب البرلمانيين خارج أرض الوطن، وبِسعني القول إنه منقطع النظير حقيقة. صحيح لا أنفي أنه توجد استثناءات فنحن لسنا في المدينة الفاضلة، هناك استثناءات لكنها ليست القاعدة، كما أنه توجد أيضا مجموعة من الانتقادات التي توجّه بين الفينة والأخرى للدبلوماسية البرلمانية، ونواجه أيضا بعض الصور النمطية التي يُروِّج لها على نطاق واسع ولا تمت للواقع بصلة، وهي تخالف المجهود الجبار الذي يقوم به أعضاء البرلمان في الترافع حول القضية الوطنية خصوصا في المحافل الدولية، أما الحالات الاستثنائية، فهي لا تتجاوز واحدا في المئة حقيقة، لكن غالبية الوفود تطبعها الجدية خاصة فيما يتعلق بقضية الوحدة الترابية التي هي محط إجماع وطني.

- **ماذا عن سؤال الكفاءة، كيف يُسهم مجلس النواب ولجنة الخارجية في تطويرها وتعزيزها لدى النواب البرلمانيين من أجل تمكينهم من أدوات الترافع في القضية الوطنية؟**

بخصوص كفاءة البرلمان، قد يستفيض بنا الحديث كثيرا لشرح ماهية كفاءة البرلماني أساسا، لكن يمكنني القول إن مجلس النواب يعقد بشكل دوري لقاءات تكوينية وأياما دراسية مع الخبراء بشراكة مع وزارة الخارجية، لكي يكون للنائب البرلماني آليات ترافعية مهمة يسعه استعمالها خصوصا في المحافل الدولية وهو يمثل المملكة المغربية.

واليوم البرلمانيون لديهم وعي راسخ بأنه لا يمكن أن يُمثّل البرلمان المغربي أو المملكة المغربية في أي لقاء ثنائي أو في أي منتدى أو منتظم أو تظاهرة دولية، دون أن يكون مسلحا بالآليات الترافعية اللازمة، وأن تكون لديه دراية سابقة ويكون ملمّا بملف قضية الوحدة الترابية بشكل خاص، وكذلك بدون أن يكون ملمّا نوعا ما بما يجري أولا داخل المجلس سواء فيما يتعلق بما هو تشريعي أو قانوني، أو الأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة المغربية، وكذلك الأوراش التنموية الكبرى التي تعرفها الأقاليم الجنوبية، وهذا يدخل كذلك في المسألة المرتبطة بالتمكن من آليات الترافع.

- **لكن، يشتكي بعض البرلمانيين ممن تواصلنا معهم من ضعف دعم السلطة التنفيذية لقدرات البرلمان المغربي وتزويده بالمعطيات الدقيقة والمعلومات المناسبة، بما يساهم في الدفاع عن القضايا الوطنية وخاصة ما يتعلق بالوحدة الترابية للمملكة. هل تعتبرون هذا عائقا في فاعلية الدبلوماسية البرلمانية ممثلة في لجنة الخارجية؟ وكيف يمكن تعزيز التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بهذا الخصوص؟**

حقيقة، البرلمان المغربي منفتح ويشتغل في انسجام تام بل ويدعم الجهاز التنفيذي في العديد من المرات على اعتبار أن البرلماني لديه هامش أكبر في النقاش والتواصل بل أكثر في بعض المرات من الجهاز التنفيذي، لأن البرلمان هو ممثل الأمة ويمثل مختلف الأطياف السياسية الموجودة في البلاد، لهذا التنسيق بالنسبة لي ضروري ومؤكد بين السلطة التشريعية والتنفيذية، سيما أن البرلمانيين يحتاجون لمعلومات محدّثة ودقيقة تدعم ترافعهم في المحافل الدولية، ويجب تعزيز هذا التنسيق والتعاون في إطار تبادل المعلومات مع تنظيم لقاءات دورية بين السلطتين لضمان تناغم في الرؤية وفي الأهداف.

ولا أخفيكم، أن هذا الموضوع تم طرحه خلال الاجتماع الأخير للجنة الخارجية بحضور وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ناصر بوريطة، والوزير أكد لنا أن الوزارة رهن إشارة البرلمانيين في هذا الإطار، وكانت هناك دعوة من قبل بعض البرلمانيين، خصوصا في هذه المرحلة التي تمر منها القضية، لكي يكون هناك تواصل أكبر مع وزارة الخارجية، سيما أننا في مرحلة مفصلية وحساسة جدا من هذا الملف.

وأؤكد أن وزارة الخارجية، عندما نكون ممثلين للمغرب خلال اللقاءات الثنائية تمدّنا دائما بالمعطيات اللازمة التي تتعلق بهذه الوفود، كما تمكننا أيضا من المعطيات الكافية عندما يتعلق الأمر بتمثيل المملكة المغربية في المحافل الدولية.

- **ما هي التحديات التي تواجه البرلمانيين في الخارج، سيّما في اختراق «قلاع» ضلّلتها الادعاءات الانفصالية لأعداء الوحدة الترابية للمغرب، خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكيف يمكن التغلب عليها؟**

صحيح، اليوم تُواجه الدبلوماسية البرلمانية تحديات كبرى في مواجهة التحركات المناوئة لمغربية الصحراء، وصحيح أن هناك تراجعا للاعترافات بالجمهورية الوهمية، لكن بالمقابل ما تزال توجد مناطق نعتبر أن لديهم سوء فهم للقضية وحقيقة هذا النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، كما توجد أيضا مناطق ودول تُمكّن أعداء الوحدة الوطنية من الترويج فيها لمغالطات كبيرة بشأن مسار القضية والشرعية التاريخية، وهنا أتحدث عن بعض الدول الإفريقية وبعض الدول في أمريكا اللاتينية.

لهذا، ومن منطلق هذه التحديات التي نُجابهها، نسعى اليوم من داخل لجنة الخارجية إلى بناء تحالفات قوية وتوسيع نطاق التعاون البرلماني من خلال الدبلوماسية الموازية، بتفعيل قنوات التواصل الدائم مع الجالية المغربية المقيمة بالخارج لكي نخلق جبهة موحدة ونتكلم باللغة ذاتها وندافع بالقوة نفسها ويكون لدينا الأثر عينه، وهنا سأعود مرة أخرى لخطاب عاهل البلاد الملك محمد السادس بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية عندما دعا إلى تضافر الجهود من قبل مختلف القوى الحية داخل المملكة المغربية، سواء البرلمان أو المؤسسات المدني وغيرها من المؤسسات فضلا عن الأحزاب السياسية، لأنه المرحلة اليوم تستلزم أن نملك قوة موحدة لننتصر لهذه القضية خصوصا في هذه المحطة المفصلية، وننهي هذا النزاع المفتعل حول صحرائنا المغربية.

وفق استطلاع أجرته الصحيفة..

54% من المغاربة أثر ارتفاع الأسعار على تلبية حاجياتهم الغذائية و19% على قدرتهم على الادخار المالي و8% يجدون صعوبة في تأمين مصاريف تعليم أبنائهم

الصحيفة من الرباط

تُواصل حكومة عزيز أخنوش رسم مسار يبدو بعيدًا عن متطلبات الواقع المغربي، الذي يعاني من ارتفاع حاد في الأسعار وتضخم غير مسبوق يمس جميع المواد الأساسية، وهي الأزمة المستفحلة التي لم يقتصر تأثيرها المباشر على الطبقات الفقيرة فحسب، بل شملت أيضًا الطبقة المتوسطة التي تجد نفسها في مواجهة معضلة استدامة المعيش اليومي، وسط حالة من السأم والإحباط يعكسها بوضوح استطلاع للرأي أجرته «الصحيفة» الإلكترونية، أكد فيه ما يناهز 54% من المشاركين أنهم شعروا بتأثيرات أزمة الغلاء على قدرتهم على الإنفاق لتلبية حاجياتهم الغذائية.

وبدأ الاقتصاد المغربي يحقق بوادر تعافٍ في عام 2021، بعد جائحة كوفيد-19، مسجّلًا نموًّا بلغ 7.8%، إلا أن هذا الانتعاش لم يدم طويلًا، إذ سرعان ما دخلت البلاد مرحلة من اللايقين والتقلبات الاقتصادية، بفعل الأزمات المتتالية التي عجزت حكومة عزيز أخنوش عن تدبيرها بشكل فعّال، وفي مقدمتها جاءت أسوأ موجة جفاف تشهدها المملكة منذ ستة عقود، لتتبعها الحرب الروسية الأوكرانية، وما نجم عنها من ارتفاع حاد في أسعار المحروقات والمواد الأولية على الصعيد العالمي، وهذه الأحداث كانت كفيلة بإفشال التوقعات المتفائلة التي جاء بها قانون المالية 2022، الذي كان يعتمد على فرضية تحقيق معدل نمو بنسبة 3.2% من خلال إنتاج 8 ملايين طن من الحبوب، وسعر برميل النفط عند 68 دولارًا، وسعر طن البوتان في حدود 450 دولارًا.

وفي خضم هذه المتغيرات الاقتصادية العميقة، شهدت أسعار المواد الغذائية في المغرب ارتفاعًا جنونيًا ألحق الضرر بمختلف جوانب الحياة اليومية للمغاربة، ليجد المواطنون أنفسهم في مواجهة تحديات غير مسبوقة. وفي محاولة لتفسير هذا الارتفاع، اكتفت الحكومة المغربية بإلقاء اللوم على الظروف الدولية، مُؤكدة أن الارتفاع الكبير في أسعار العديد من السلع الأساسية، بما في ذلك المحروقات، كان وراء هذا الوضع، وأن تدابيرها لمواجهة الأزمات مكنت من «التحكم في ارتفاع الأسعار، والحد من تداعياته على القدرة الشرائية للمواطنين»، فضلاً عن الحفاظ على التوازنات المالية للبلاد، وضمان صمود الاقتصاد الوطني.

التضخم يُرهق معيش المغاربة

ولم يستطع هذا التفسير الحكومي التخفيف من حجم الاستياء الشعبي إزاء الأوضاع الاقتصادية التي لا تزال تثقل كاهل المواطن المغربي، وهو ما برزت معالمه في استطلاع للرأي أجرته «الصحيفة» شمل 1906 مشاركين، وعكست نتائجه واقعاً صعباً تعيشه الأسر المغربية، حيث تتباين هذه التأثيرات في حدتها وفقاً للأولويات والاحتياجات اليومية للمواطنين، كما تكشف النتائج عن تغييرات ملموسة في سلوك الإنفاق والاستثمار، ومدى عمق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على مختلف فئات المجتمع المغربي.

وأبرزت نتائج الاستطلاع أن 54٪ من المشاركين يرون أن ارتفاع الأسعار أثر بشكل كبير على مستوى إنفاقهم على نظامهم الغذائي، وهي النسبة التي تعكس بشكل جلي كيف أن التضخم دفع الأسر المغربية إلى إعادة ترتيب أولوياتها لضمان تلبية الاحتياجات الأساسية، في مجتمع يرتبط فيه الغذاء بالاستقرار الاجتماعي، ويُعد هذا المؤشر دليلاً على تصاعد الضغوط المعيشية التي قد تدفع الكثيرين إلى البحث عن بدائل غذائية أقل كلفة، مما قد يؤثر على جودة النظام الغذائي والتغذية الصحية، كما يعكس حالة السأم والاستياء الواسعة التي تسود بين المواطنين، وفشل الإجراءات الحكومية في تخفيف تداعيات الأزمات، ويضع تساؤلات كبيرة حول قدرة الحكومة على الوفاء بوعودها في مشروع قانون المالية لسنة 2025، الذي يبقى بعيدًا عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأزم.

مجلة الصحيفة السياحية

في الأكشاك

الصحيفة ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

استطلاع «الصحيفة» أشار أيضا إلى أن 19٪ من المشاركين يعانون من تقلص قدرتهم على الادخار المالي، ورغم أنها ليست كبيرة مقارنة بالبند الغذائي، إلا أنها تكشف عن هشاشة الوضع المالي للأسر، سيما وأن الادخار هو بمثابة شبكة أمان تتيح للأفراد مواجهة الأزمات المالية غير المتوقعة، لهذا فمن الواضح أن ارتفاع الأسعار والتضخم بات يقضم تلك الشبكة، مما يزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي للمواطنين.

وبالرغم من أن التعليم والرعاية الصحية تعدان من الأولويات الأساسية، فإن الاستطلاع يُظهر أن 8٪ فقط من المشاركين، يرون أن التضخم أثر على مصاريف تعليم أبنائهم، بينما 4٪ يشعرون بتأثيره على قدرتهم على تلقي العلاج ودفع مصاريف الرعاية الصحية، وهذا يعكس مقاومة الأسر المغربية للتخلي عن الإنفاق على هذين المجالين، حتى في ظل الضغوط الاقتصادية، فالتعليم والصحة يعتبران استثمارات طويلة الأمد، وقطع النفقات عليهما يعني تأجيل الطموحات المستقبلية للأبناء وإضعاف الرفاهية الصحية.

ومن المعطيات المثيرة للاهتمام، هي أن الاستطلاع يظهر أن 5٪، اضطروا لتقليص مصاريف العطلات، مما يشير إلى أن الرفاهية أصبحت مجالاً للتضحية في ظل الضغوط الاقتصادية، وهذا يعكس توجهاً نحو تقليص الإنفاق على الكماليات والتركيز على الأساسيات، كما أن 4٪ يواجهون صعوبات في شراء منزل للسكن، وهو ما يظهر تحديات إضافية في سوق العقار المغربي، حيث الارتفاع المستمر في أسعار العقارات يشكل عائقاً أمام الشباب والعائلات الطامحة لامتلاك سكن.

وعلى الرغم من أهمية الاستثمار في تحقيق الاستقرار المالي للفرد والمجتمع، إلا أن 2٪ فقط، يرون أن التضخم جعل وضعهم الاستثماري أكثر صعوبة أو استحالة، وهذه النسبة المحدودة تشير إلى أن الاستثمار ربما بات لا يُعتبر أولوية لدى معظم المغاربة في الوقت الراهن، أو أن شريحة المستثمرين تعد محدودة بين المشاركين في الاستطلاع، حيث تظل الأولوية للصمود أمام التحديات اليومية الأساسية.

رغم التوقعات الحكومية بتراجع معدل التضخم إلى 2% خلال العام المقبل، يظل المواطن المغربي متشككًا في قدرة الحكومة على تحقيق هذه الأهداف، لاسيما بعد إخفاقاتها المتكررة في الوفاء بوعودها السابقة، إذ لم تعد هذه الأرقام مجرد مؤشرات اقتصادية، بل تحولت إلى مرآة تعكس عمق الفجوة بين وعود الحكومة وما يعجز الواقع عن تحقيقه. فالمواطن اليوم لا يرى في تلك الأرقام سوى وهم رقمي لا يتجسد في تفاصيل حياته اليومية، حيث ما زال يرزح تحت ضغوط ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية.

سياسات حكومية خارج نطاق الواقع

في المجمل، تشير الأرقام المستخلصة من استطلاع الرأي الذي أجرته «الصحيفة» إلى انعكاسات عميقة للأزمة الاقتصادية على حياة المواطنين اليومية، في وقت تبدو فيه السياسات الحكومية عاجزة عن كبح جماح التضخم وتحقيق أهدافها المعلنة. فبينما يعكس الاستطلاع معاناة الأسر المغربية من تأثيرات ارتفاع الأسعار على مستوى الإنفاق الغذائي والادخار، نجد تبايناً صارخاً بين الوعود الحكومية التي تُدرجها ضمن قوانين المالية بما فيها قانون مالية 2025، والواقع الذي يعيشه المواطن العادي، مما يؤشر إلى فجوة تتسع يوماً بعد يوم بين تطلعات الحكومة وطموحات الشعب.

واستمرّت الحكومة بقيادة عزيز أخنوش طيلة السنوات الثلاث الماضية من عمرها التشريعي، في اعتماد نفس المنهجية المالية والاقتصادية، مُعتمدةً على التوازنات الرقمية التي تعلن عنها في مشاريع قوانين المالية، دون أن تتمكن من تحقيق أي من أهدافها.

ومنذ أول برنامج لها، توقعت الحكومة نسبة نمو تبلغ 3.2٪، إلا أن الواقع يؤكد أنها لم تتجاوز 1.3٪، وهو ما يظهر عدم القدرة على ترجمة الطموحات على أرض الواقع، في المقابل، شهدنا ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات التضخم، حيث أعلنت الحكومة أنها ستعمل على خفض التضخم إلى 1.2٪، إلا أن النتيجة كانت 6.6٪ في سنة 2022، مع استمرار النسبة في حدود 6٪ خلال سنة 2023، مما يؤكد على إخفاق واضح في ضبط الأسعار والسيطرة على التضخم.

واستمرّت الحكومة بقيادة عزيز أخنوش طيلة السنوات الثلاث الماضية من عمرها التشريعي، في **اعتماد نفس المنهجية المالية والاقتصادية، مُعتمدةً على التوازنات الرقمية التي تعلن عنها في مشاريع قوانين المالية، دون أن تتمكن من تحقيق أي من أهدافها.**

وهذا الإخفاق لم يكن مجرد مسألة أرقام ونسب، بل انعكس مباشرة على حياة المغاربة، كما أظهر الاستطلاع، فحينما يضطر 54٪ من المواطنين المستطلعين إلى تقليص نفقاتهم الغذائية الأساسية، وتجد 19٪ من الأسر نفسها غير قادرة على الادخار، فهذا يعكس حجم الضغوط التي ترزح تحتها الطبقات المتوسطة والفقيرة في ظل سياسات اقتصادية تبدو مشدودة فقط إلى معادلات ورقية لا تلامس الواقع المعاش. وما يزيد من تعقيد الوضع هو استمرار الحكومة في الرهان على فرضيات مستقبلية مشروطة بالظروف المناخية لتحقيق نسبة نمو تصل إلى 4.6٪ في سنة 2025، متجاهلةً أن الاعتماد المفرط على الفلاحة وحدها لا يمكن أن يُحدث تحولاً حقيقياً في اقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية.

العديد من الخبراء والمراقبين ممن تواصلت معهم «الصحيفة»، اعتبروا أن استمرار الفجوة بين الأرقام المعلنة والواقع المتردي لا يزيد إلا من معاناة المواطنين، بعدما باتوا يشعرون بأن التضخم لا يقتصر على استنزاف جيوبهم، بل أصبح خطرًا يهدد استقرارهم الاجتماعي ومستقبلهم.

وفي هذا السياق، يبرز مشروع قانون مالية 2025 كجزء من برنامج الحكومة للفترة 2026-2021، حيث يعتمد على فرضيات طموحة لتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي، ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الأهداف يبدو محفوفًا بالعقبات، خاصة بالنظر إلى الأداء الفعلي خلال السنوات الماضية. فرغم التوقعات بتحقيق نسبة نمو تصل إلى 4.6٪، ظلت نسب النمو الحقيقية بعيدة عن هذه الأرقام، متأرجحة بين 1.5٪ في 2022 و3.4٪ في 2023، في حين لم تتجاوز 2.8٪ خلال 2024، وهذه الأرقام تفضح التحديات العميقة التي تواجهها السياسات الاقتصادية الحالية، وتؤكد أن الوصول إلى مستويات نمو أعلى يتطلب تغييرًا حقيقيًا في النهج، يتجاوز الطموحات الرقمية ليصل إلى تحسين الواقع الاقتصادي للمواطنين فعليًا.

وفي هذا الإطار، يعتبر الخبير الاقتصادي المتخصص في قوانين المالية محمد الشرقي أن هذا التعثر الحكومي يرجع إلى عدة عوامل خارج نطاق سيطرة الحكومة، مثل الاعتماد المفرط على القطاع الفلاحي الذي يظل رهينة للتساقطات المطرية، وكذلك تقلبات أسعار الطاقة العالمية، موردا أنه ومع استهداف إنتاج فلاحي يصل إلى 70 مليون قنطار من الحبوب، تبقى النتائج مرهونة بعوامل مناخية لا يمكن التحكم فيها، فضلا عن استمرار التضخم في تهديد الاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار النفط واستمرار موجات الجفاف، مما يعمق الأزمة المعيشية للمواطنين، ويؤكد أيضا الأرقام والمعطيات التي توصّل إليها استطلاع «الصحيفة».

الفئات الفقيرة تظل الأكثر تضررًا من التضخم وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، دون أن تتضح رؤية حكومية فعلية للخروج من دائرة الفقر والهشاشة. على الرغم من شعارات الحكومة حول توسيع الحماية الاجتماعية، لم يُترجم هذا الوعد إلى واقع ملموس، حيث ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي عائقًا أمام الوفاء بالتزاماتها، مثل إخراج مليون أسرة من دائرة الفقر وخلق مليون فرصة عمل.

مالية 2025.. تجتر الطموح المبالغ في التفاؤل

في ظل تآكل القدرة الشرائية للمغاربة وتزايد معاناة الأسر، التي باتت تكافح لتأمين احتياجاتها الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، تبدو السياسات الاقتصادية الحالية أشبه بمحاولة يائسة للإبحار في محيط عاصف بسفينة متهالكة، ذلك أن هذا الوضع يتطلب تحولاً جذريًا في منهجية الحكومة، والانتقال نحو سياسات أكثر شمولية واستدامة تتجاوز مجرد التوازنات الرقمية، لتصل إلى عمق الإصلاحات البنيوية، وفق تقديرات

> يعتبر الخبير الاقتصادي المتخصص في قوانين المالية محمد الشرقي أن هذا التعثر الحكومي يرجع إلى عدة عوامل خارج نطاق سيطرة الحكومة، مثل **الاعتماد المفرط على القطاع الفلاحي الذي يظل رهينة للتساقطات المطرية، وكذلك تقلبات أسعار الطاقة العالمية**، موردا أنه ومع استهداف إنتاج فلاحي يصل إلى 70 مليون قنطار من الحبوب، تبقى النتائج مرهونة بعوامل مناخية لا يمكن التحكم فيها، فضلا عن استمرار التضخم في تهديد الاقتصاد بسبب ارتفاع أسعار النفط واستمرار موجات الجفاف، مما يعمق الأزمة المعيشية للمواطنين، ويؤكد أيضا الأرقام والمعطيات التي توصّل إليها استطلاع «الصحيفة».

ويعتبر الخبير الاقتصادي، في حديثه لـ «الصحيفة»، أن سن قانون الميزانية المرتقب تخفيض الضريبة على الدخل مسألة مثيرة للجدل حيث يُركز على الطبقة العاملة في القطاع العام التي استفادت مؤخراً من زيادة في الأجور تصل إلى 1500 درهم، مع إضافة متوقعة تتراوح بين 166 إلى 400 درهم، لكن هذه الزيادات تبدو غير كافية للتخفيف من وطأة غلاء المعيشة، خصوصاً على الطبقة المتوسطة في القطاع الخاص، التي تتآكل قدرتها الشرائية نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات الأساسية، فيما وبالنظر إلى هذه الشريحة الواسعة التي تعاني من تدهور مستمر في مستوى معيشتها، فإن هذه الزيادات الضئيلة تبدو غير مؤثرة على أرض الواقع، لتبقى مجرد أرقام لا تعكس تحسيناً فعلياً في مستوى الرفاه الاجتماعي.

أما بخصوص الاستثمار العمومي، فرغم تخصيص الحكومة ميزانية تصل إلى 340 مليار درهم برسم قانون المالية الجديد، إلا أن الخبير يُعرب عن خيبة أمله إزاء المردودية المنخفضة لهذه الاستثمارات، فبحسب المؤشر العالمي «إيكور»، لا تسهم هذه الاستثمارات سوى في تحقيق نقطة واحدة فقط من النمو مقابل 9 نقاط من الناتج الداخلي الخام، بينما تحقق دول إقليمية مثل مصر 4 نقاط من النمو بنفس الجهد الاستثماري، وهذا الواقع يكشف عن ضعف كفاءة الإنفاق العام، وهو ما يستدعي إصلاحاً جذرياً يتجاوز مجرد زيادة الأرقام، ليشمل تحسين الحكامة وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر إنتاجية.

من جهة أخرى، يرى الخبير أن تحقيق قفزة نوعية في الأداء الاقتصادي يستلزم إصلاحات هيكلية عميقة، تتضمن مراجعة مدونة الشغل، وإعادة هيكلة أنظمة التقاعد المتعثرة، وتسريع إصدار قانون الإضراب، بالإضافة إلى محاربة الفساد والريع الذي ينهش الاقتصاد الوطني، حيث تُهدر 50 مليار درهم سنوياً بسبب الفساد والممارسات الاحتكارية. فبدون إرادة سياسية

كل الأخبار...
في تطبيق واحد

خبر عاجل
خدمة الخبر العاجل تتيح لك التوصل **بآخر الأخبار لحظة وقوعها** عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

الصحيفة ASSAHIFA.COM

حقيقية لتفعيل هذه الإصلاحات، سيظل مشروع قانون المالية مجرد وثيقة تحمل وعوداً فارغة، بعيدة كل البعد عن التغيير المنشود الذي ينتظره المغاربة بفارغ الصبر.

وفي وقت تتوقع الحكومة انخفاض التضخم إلى 2٪ في السنة المقبلة، بصفة «غير واقعية» بالنظر إلى الأرقام الحالية والتحديات المستمرة، تعاني الطبقة المتوسطة من ضغط مستمر دون أن تجد دعمًا فعليًا من حكومة أخنوش، إذ لم تتلقَّ أي دعم مادي حقيقي في قوانين المالية، باستثناء زيادات محدودة في الأجور تتراوح بين 200 و300 درهم، ورغم الزيادة في أجور موظفي القطاع العام التي وصلت إلى 1500 درهم، بالإضافة إلى بعض التخفيضات الضريبية، تبقى هذه الإجراءات غير كافية لتخفيف وطأة غلاء المعيشة، خصوصًا بالنسبة للطبقة المتوسطة في القطاع الخاص التي تشهد تآكلًا مستمرًا في قدرتها الشرائية.

وفي الوقت الذي ترفع فيه الحكومة شعارات تعزيز الدولة الاجتماعية، من خلال برامج الدعم الاجتماعي للفئات الفقيرة، تظل الطبقة المتوسطة مهمشة في غياب أي برنامج حكومي خاص بها، ولا تستفيد من الدعم المباشر أو الحماية الاجتماعية كما هو الحال مع باقي الفئات الاجتماعية، وفي الوقت الذي توقعت فيه الحكومة تحسين ظروف هذه الطبقة، فإن رفع الدعم عن بعض المواد الأساسية مثل قنينة الغاز قد فاقم من معاناتها.

أما الفئات الفقيرة، فهي تظل الأكثر تضررًا من التضخم وارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، دون أن تتضح رؤية حكومية فعلية للخروج من دائرة الفقر والهشاشة. على الرغم من شعارات الحكومة حول توسيع الحماية الاجتماعية، لم يُترجم هذا الوعد إلى واقع ملموس، حيث ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي عائقًا أمام الوفاء بالتزاماتها، مثل إخراج مليون أسرة من دائرة الفقر وخلق مليون فرصة عمل.

+ .. ..

وفي الوقت الذي ترفع فيه الحكومة شعارات تعزيز الدولة الاجتماعية، من خلال برامج الدعم الاجتماعي للفئات الفقيرة، تظل الطبقة المتوسطة مهمشة في غياب أي برنامج حكومي خاص بها، ولا تستفيد من الدعم المباشر أو الحماية الاجتماعية كما هو الحال مع باقي الفئات الاجتماعية

إلى جانب ذلك، تكشف الممارسة عن وجود اختلالات كبيرة في تنفيذ العديد من البرامج الحكومية، مثل التأمين الصحي والدعم الاجتماعي المباشر، الذي شابه العديد من العيوب نتيجة الشروط المعقدة للاستفادة والمقاييس التي أدت إلى حرمان ملايين الأسر الفقيرة من الدعم بعد أن كانت مستفيدة من نظام «راميد»، كما أن الحكومة أخفقت في تنفيذ دعم الفئات المستضعفة الأخرى، مثل كبار السن من خلال برنامج «الكرامة»، وحرمان المطلقات والأرامل من تعويضات ألف درهم، إضافة إلى عدم تلبية احتياجات فئة ذوي الاحتياجات الخاصة.

ويبقى أكبر التحديات التي تواجهها الحكومة هو استمرار تفاقم مشكلة التضخم، الذي لا تزال قوانين المالية بما فيها الحالية، عاجزة عن مواجهته بشكل فعال، إذ رغم الفرضيات الاقتصادية التي تضعها الحكومة، تظل هذه الإجراءات غير كافية، ما يعكس ضعف الحكومة في مراقبة الأسعار المحلية، وعجزها عن وضع حلول حقيقية لمواجهة التأثيرات العالمية، خاصة تلك المتعلقة بأسعار الطاقة والمواد الغذائية المستوردة، مما يزيد من تعميق الأزمة المعيشية.

التضخم يعرقل تنزيل ورش الدولة الاجتماعية

تتفق سلوى البردعي، عضو المجموعة النيابية للعدالة والتنمية بمجلس النواب، مع ما خلص إليه استطلاع «الصحيفة» بشأن التعامل الحكومي مع أزمة التضخم، حيث تشير إلى أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية لم تكن كافية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للأزمة كما أن قوانين المالية بما فيها الحالي قيد المناقشة لم تُعر تداعياته الاهتمام والجدية اللازمة في تدبيره، موردة: «بالنسبة لهذه المرحلة، وفي الحقيقة حتى في السنوات الماضية عندما بدأت الأزمة على المستوى العالمي بما فيها الحروب الجيوستراتيجية التي اندلعت في مناطق متعددة حول العالم، عرف التضخم وتيرة مهمة من الارتفاع دفعت كل الحكومات للقيام بإجراءات مهمة، فيما بالنسبة للإجراءات التي قامت بها الحكومة المغربية وإن كانت مهمة ولكنها للأسف لم تعط أكلها خصوصا عندما نتحدث عن قانون المالية 2024، أو مشروع قانون مالية 2025. فقد كان من بين الإجراءات التي تم اتخاذها هو تخفيض الضريبة على الدخل بالنسبة للناس المشتغلة في جميع القطاعات سواء العمومية أو الخاصة، ولكن للأسف هذا التخفيض يظهر أنه لن يستطيع مواجهة هذا التضخم الذي يرتفع بشكل مضطرب فيما الإجراءات الأخرى يمكن أن نعتبرها أنها ليست فقط لمواجهة هذا التضخم، ولكن هي في إطار تنزيل الإستراتيجية التي جاءت بها الحكومة والتي اعتبرتها ضمن أولوياتها وقد سبقتها إليها حكومات أخرى في تنزيلها وهي الدولة الاجتماعية، وأكيد أن هذا بتوجيهات ملكية».

البردعي، وفي تصريح لـ«الصحيفة»، تأسفت بواقع أنه ما زال تنزيل ورش «الدولة الاجتماعية» يواجه تحديات عدة واختلالات عميقة، خاصة على مستوى المؤشرات التي تصاحبها، والتي لا تزال تراوح بين الارتفاع والانخفاض دون أن تتمكن الحكومة من تفسيره أو إقناع الناس به سيّما وأنه يعتمد على أرقام أقل ما يقال عنها أنها «غير مفهومة»، وهذا يشكل معضلة حقيقية للمواطنين، والحكومة نفسها، رغم محاولاتها، لم تستطع إقناعنا بجدوى هذه الأرقام، مما يبرز أن تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية يتطلب رؤية أكثر نضجًا، وفهمًا دقيقًا، وأهدافًا واضحة، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة، ذلك أن بلادنا، وبالرغم من الجهود المبذولة، لا تزال تعاني من قطاعات غير مهيكلة تزداد هشاشتها يومًا بعد يوم، في ظل تفشي الفقر والتفاوت الكبير بين الطبقات الاجتماعية. وتعليقا على التدابير التي سنّتها الحكومة لمواجهة التضخم برسم قانون مالية 2025، شدّدت البرلمانية في حزب العدالة والتنمية المتموقع في المعارضة على أنها «تظل، في جوهرها، مبعثرة ومشتتة، بحيث لا تلامس بشكل حقيقي الاحتياجات المعيشية للمواطن ومن بينها بعض الإعفاءات الضريبية ورفع الضرائب في بعض القطاعات» مستدركة: «لكنها تبقى خطوات قد لا يشعر بها المواطن العادي».

وتابعت المتحدثة في التصريح ذاتها بالقول: «هناك نقطة مهمة يجب الإشارة إليها وهي المسألة الهيكلية، التي تتعلق بتزايد اعتمادنا على الاستيراد، خصوصًا المواد الفلاحية التي تعد أساسية بالنسبة للطبقات الواسعة من المجتمع المغربي، هذا الاعتماد على الاستيراد يزيد من تراجع قدرتنا على تلبية احتياجاتنا الداخلية، ويؤدي إلى حالة من العجز الاقتصادي أمام متطلبات السوق المحلي» مضيفة «فالأمن الغذائي أصبح مرهونًا بزراعات لم تعد قادرة على تلبية الطلب، بسبب استنزاف الفرشة المائية، إضافة إلى فقداننا لمنتجات أساسية كانت تعد من الركائز الغذائية التي لا يمكن الاستغناء عنها، مثل الحبوب وزيت الزيتون، وحتى اللحوم بمختلف أنواعها، هذا الوضع يعكس أزمة حقيقية نعيشها، ويزيد من تفاقم مشاكل القدرة الشرائية للمواطن المغربي، ما يضعه في وضع صعب لا يستطيع معه تلبية احتياجات أسرته الأساسية».

تراجع الثقة التدريجي للمواطنين في المؤسسات المنتخبة بشكل عام، وبالأخص في الحكومة الحالية، حيث أن 43 في المائة فقط من المغاربة يثقون بالحكومة في عام 2023، مقارنة بـ 69 في المائة في عام 2022 ، وهو ما يعكس تدهورًا كبيرًا في مستوى عيشهم على مدار السنوات الثلاث الأخيرة.

وتأتي هذه الانتقادات والأرقام المقلقة، التي ما فتئ يُعبر عنها عدد من الفاعلين الحزبيين والمدنيين، فضلاً عن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك المندوبية السامية للتخطيط، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذا، المعهد المغربي لتحليل السياسات، الذي أشار، استنادًا إلى نتائج دراسة حديثة، إلى تراجع الثقة التدريجي للمواطنين في المؤسسات المنتخبة بشكل عام، وبالأخص في الحكومة الحالية، برصده أن 43 في المائة فقط من المغاربة يثقون بالحكومة في عام 2023، مقارنة بـ 69 في المائة في عام 2022، وهو ما يعكس تدهورًا كبيرًا في مستوى عيشهم على مدار السنوات الثلاث الأخيرة.

<<

ما زال تنزيل ورش «الدولة الاجتماعية» يواجه تحديات عدة واختلالات عميقة، خاصة على مستوى المؤشرات التي تصاحبها، والتي لا تزال تراوح بين الارتفاع والانخفاض دون أن تتمكن الحكومة من تفسيره أو إقناع الناس به سيّما وأنه يعتمد على أرقام أقل ما يقال عنها أنها «غير مفهومة»، وهذا يشكل معضلة حقيقية للمواطنين، والحكومة نفسها، رغم محاولاتها، لم تستطع إقناعنا بجدوى هذه الأرقام، مما يبرز أن تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية يتطلب رؤية أكثر نضجًا، وفهمًا دقيقًا، وأهدافًا واضحة، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة

تفاؤل محطّم

من جانبها، تواصل الحكومة المغربية إظهار التفاؤل الكبير بما تعتبره إنجازات تحققت منذ توليها مسؤولية تدبير الشأن العام، رغم هذه المؤشرات التي تفضح حجم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطن جراء الغلاء، إذ نوّه رئيس الحكومة عزيز أخنوش، داخل قبة البرلمان مطلع نونبر الماضي، بتمكن حكومته من تحقيق نمو نسبته 3.4٪ في 2023، ومتوسط نمو يقارب 4.4٪ خلال ثلاث سنوات الأخيرة، موضحا أن الحكومة تمكنت وفي وقت وجيز من خفض معدلات التضخم إلى 1.1٪ بعدما وصلت إلى 6.1٪ في متم 2023.

وأشار رئيس الحكومة في معرض كلمة له في جلسة الأسئلة الشفهية بمجلس النواب، والمنعقدة حول موضوع: «محورية قطاع التجارة الخارجية في تطور الاقتصاد الوطني»، إلى أن بلادنا عانت مثل دول العالم من الصدمات الاقتصادية المتتالية، غير أنها أظهرت قدرة كبيرة على الصمود في وجه التقلبات الظرفية، ما مكنها من تحقيق نسبة نمو مهمة بلغت 3.4٪ سنة 2023، مع تسجيل متوسط معدل نمو خلال الثلاث سنوات الأخيرة يقارب 4,4٪.

وسجل أخنوش تحقيق المغرب لانخفاض ملحوظ في معدلات التضخم حيث بلغت 1.1٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2024، مقابل 6.1٪ في متم سنة 2023، وهو معدل منخفض بالمقارنة مع معظم الدول المجاورة، بحسب رئيس الحكومة، معتبرا أنه «وعلى الرغم من كل التحديات التي نواجهها، قادت الحكومة بكل حزم وإرادة، مسيرة استثنائية للتكيف مع المتغيرات المتسارعة في السوق الدولية، وهو ما ساهم في تعزيز السيادة الوطنية في مجموعة من القطاعات الاستراتيجية استجابة للتوجيهات الملكية السامية.»

وكشف رئيس الحكومة عبر الكلمة ذاتها، تمكن الصادرات المغربية من مواصلة مسارها التصاعدي، بقيمة إجمالية تقدر بـ 331.5 مليار درهم إلى متم شتنبر 2024 بزيادة 5.3٪، أي 16.8+ مليار درهم مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2023، وذلك بفضل «ارتفاع الطلب على المنتجات المغربية في الأسواق الدولية، مما يعكس جهود المملكة لتعزيز صادراتها والذهاب بعيدا نحو تحقيق التوازن في الميزان التجاري، وكذلك بفعل الإمكانات الهائلة التي بات يوفرها قطاع صناعة السيارات وقطاع صناعة الطيران ببلادنا»، وفق تعبيره.

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH